وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2021/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

---

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

# المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسار نحو تحقيق التنويع الإقتصادي

# –عرض بعض التجارب الدولية–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

---

تحت اشـراف: الدكتورة كافي فريدة

من إعداد الطالبة:

- جلاط حياة.

# الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها خيارا استراتيجيا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث أصبحت تعد قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لآي دولة ليصبح اقتصادها قويا ومتينا. لذا حاولنا أن نعرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي بغية الاستفادة منها ونقل مميزاتها إلى الاقتصاد الوطني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أنه بالرغم من أن لكل تجربة مميزاتها إلا أن كل الدول محل الدراسة لعبت دورا كبيرا في تذليل العقبات التي تعترض إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي، حيث أدركت كل من اليابان، ماليزيا والجزائر الدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في توليد الدخل الوطني، زيادة وتحسين دخول الأسر، تقليص معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، الابتكارات التكنولوجية، وذلك نظرا لدورها في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.كما توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة تطوير وعصرنة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية لتحقيق مختلف الإستراتيجيات المرصدة للتنمية.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنويع اقتصادي، اليابان، ماليزيا، الجزائر.

## Abstract

Cette étude vise à faire la lumière sur les petites et moyennes entreprises comme une option stratégique importante dans la réalisation de la diversification économique, car elle est devenue un secteur important qui tourne autour d'elle et intègre avec elle le reste des autres secteurs économiques dans un mix de développement visant principalement à améliorer l'économie nationale de tout pays pour rendre son économie forte et solide. Par conséquent, nous avons essayé de présenter les expériences de certains pays dans le domaine des petites et moyennes entreprises et de connaître leur rôle dans la réalisation de la diversification économique afin d'en bénéficier et de transférer leurs avantages à l'économie nationale.

L'étude a atteint un ensemble de résultats, dont le plus important était que, bien que chaque expérience ait ses avantages, tous les pays étudiés ont joué un rôle majeur pour surmonter les obstacles à la création et à la croissance des petites et moyennes entreprises pour atteindre l'objectif de diversification économique, comme le Japon, la Malaisie et l'Algérie ont réalisé le rôle économique important que ces institutions jouent dans la génération de revenus nationaux, l'augmentation et l'amélioration des revenus des familles, la reduction des taux de chômage et l'augmentation des opportunités d'emploi, les innovations technologiques, en raison de leur rôle dans l'amélioration sur le plan économique et social.

La recherche a également abouti à un ensemble de propositions dont la plus importante était la nécessité de développer et de moderniser le tissu institutionnel. Les petites et moyennes entreprises en Algérie afin de pouvoir faire face à la concurrence dans le marchés intérieurs et extérieurs afin de réaliser les différentes stratégies conçues pour le développement .


**Mots-clés** : petites et moyennes entreprises, diversification économique, Japon, Malaisie, Algérie. .

# إهداء

إلهي، لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

*إلى نور حياتي و منبع أملي وسعادة قلبي:*

*إلى أبي "الغالي" و أمي "العزيزة" حفظهما الله؛*

*إلى عزوتي و سندي في الحياة:*

*إلى إخوتي و أخواتي ؛*

*إلى نور حياتي ابني: محمد ؛*

*الى أعز انسان على قلبي: "زوجي الغالي"*

إلى كل العائلة الكريمة؛

*إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والزمالة في دروب الحياة؛*

*إلى كل من علمني حرفا من مرحلة الابتدائية إلى مرحلة الجامعية؛*

*إلى كل من ناضل في سبيل الحصول على العلم؛*

*إلى كل من أحب واحترم؛*

*إلى كل هؤلاء.....*

***اهدي هذا الجهد المتواضع***

***جلاط حياة.***

## شكر وعرفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة" كافي فريدة " التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يوفتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لوالدينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

# قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01-02 | معامل جيني..... | 53 |
| 01-03 | عدد المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة اليابانية سنة 2016..... | 75 |
| 02-03 | عدد العمال في المؤسسات اليابانية سنة 2016..... | 75 |
| 03-03 | تغير عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة في اليابان خلال سنتي 2012 و2016..... | 76 |
| 04-03 | مساهمة المؤسسات اليابانية في القيمة المضافة خلال سنتي 2011 و2015..... | 77 |
| 05-03 | أداء الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية سنة 2019..... | 83 |
| 06-03 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2018 و2019..... | 84 |
| 07-03 | تطور عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ماليزيا والنسبة المئوية للتغير السنوي للفترة 2016-2019..... | 84 |
| 08-03 | عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2018 و 2019..... | 85 |
| 09-03 | أداء صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة 2017-2019..... | 86 |
| 10-03 | تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2015 -2018..... | 95 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 11 |
| 02-01 | تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 11 |
| 01-03 | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان..... | 69 |
| 02-03 | أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.. | 71 |
| 03-03 | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا..... | 79 |
| 04-03 | تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... | 88 |
| 05-03 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2013 إلى غاية 2019 | 94 |
| 06-03 | تطور التجارة الخارجية للجزائر من 2015 إلى غاية 2018 (الوحدة مليار دولار)..... | 94 |
| 07-03 | تطور صادرات الجزائر ما بين 2015 و2018 (مليون دولار)..... | 95 |
| 08-03 | قائمة لأهم المواد المصدرة خارج المحروقات سنة 2020 (مليون دولار أمريكي)..... | 96 |
| 09-03 | تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019)..... | 97 |
| 10-03 | تطور القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات في الجزائر (2013-2020)..... | 98 |
| 11-03 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2020 (مليار دج) ..... | 98 |

# قائمة المختصرات

| الرقم | المختصر | الكتابة الأصلية للمختصر | الترجمة العربية للمختصر |
|---|---|---|---|
| 01 | CNAC | Caisse Nationale d'Assurance Chomage. | الصندوق الوطني للتامين على البطالة |
| 02 | ANDI | Agence nationale Du développement de l'inveissement | الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار |
| 03 | ANDPME | Agence nationale du développement de la PME. | الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| 04 | ANADE | Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat | الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية |
| 05 | ANGEM | Agence nationale de gestion du micro crédit | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| 06 | FGAR | Fonds de grantie des crédits aux PME | صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| 07 | CGCI PME | Caisse Nationale d'Assurance Chomage | صندوق ضمان قروض الاستثمار |
| 08 | **ANSEJ** | **A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes. | الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب |
| 09 | **MIPMEPI** | .**M**inistère de l'**I**ndustrie, de la | وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار |
| 10 | **BEA** | **B**anque **E**xtérieure d'**A**lgérie | بنك الجزائر الخارجي |
| 11 | (**BDL**) | **B**anque de **D**éveloppement **L**ocal | بنك التنمية المحلية |
| 12 | (**BNA**) | **B**anque **N**ationale d'**A**lgérie | البنك الوطني الجزائري |
| 13 | (**CNEP**) | **C**aisse **N**ational d'**E**pargne et de **P**révoyance | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط |
| 14 | (**CPA**) | **C**rédit **P**opulaire d'**A**lgérie | القرض الشعبي الجزائري |
| 15 | (**OCDE**) | **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **E**conomique | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية |

# جدول المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| - الملخص..... | (I) |
| - Résumé..... | (II) |
| - إهداء..... | (III) |
| - شكر و عرفان ..... | (IV) |
| - قائمة الأشكال..... | (V) |
| - قائمة الجداول..... | (VI) |
| - قائمة المختصرات..... | (VII) |
| - جدول المحتويات..... | (VIII–XI) |
| - المقدمة..... | (1) |
| **الفصل الاول : التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (08) |
| تمهيد ..... | (09) |
| **المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (10) |
| **المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (10) |
| -1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... | (10) |
| -2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (12) |
| **المطلب الثاني: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... | (13) |
| -1- أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (13) |
| -2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (13) |
| **المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (16) |
| 1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها..... | (16) |
| 2-تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات..... | (16) |
| 3-تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها..... | (17) |
| 4-تصنيف المؤسسات حسب شكلها القانوني..... | (17) |
| **المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وعوامل نجاحها**..... | (18) |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... | (18) |
| 1- المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (18) |
| 2- المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (22) |
| **المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (23) |
| **المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... | (28) |
| **المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطويرها والتحديات التي تواجهها**..... | (30) |
| **المطلب الأول:آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... | (30) |
| **المطلب الثاني: عوامل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**..... | (33) |
| 1 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات البحث التطوير..... | (33) |
| 2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الإبداع والابتكار ..... | (34) |
| **المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... | (35) |
| خلاصة الفصل..... | (37) |
| **الفصل الثاني : التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية**..... | (38) |
| تمهيد ..... | (39) |
| **المبحث الأول: مدخل نظري للتنويع الاقتصادي**..... | (40) |
| **المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، خصائصه وأهدافه**..... | (40) |
| -1- تعريف التنويع الاقتصادي ..... | (40) |
| -2-خصائص التنويع الاقتصادي ..... | (41) |
| -3-أهداف التنويع الاقتصادي..... | (42) |
| **المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي وأهميته** ..... | (44) |
| -1- النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي..... | (44) |
| -2- اهمية التنويع الاقتصادي..... | (45) |
| **المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي، أسباب اللجوء إليه وشروطه**..... | (46) |
| -1- محددات التنويع الاقتصادي..... | (46) |
| -2- أسباب اللجوء إلى التنويع الاقتصادي ..... | (48) |
| -3-شروط التنويع الاقتصادي..... | (48) |
| **المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي** ..... | (50) |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية** ..... | (50) |
| **المطلب الثاني: مؤشرات وطرق تقييم التنويع الاقتصادي** ..... | (51) |
| -1- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ..... | (51) |
| -2- طرق قياس التنويع الاقتصادي ..... | (52) |
| **المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه**..... | (55) |
| -1- آليات التنويع الاقتصادي ..... | (55) |
| -2- عوامل نجاح التنويع الاقتصادي ..... | (59) |
| **المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمسار لتحقيق التنويع الاقتصادي**..... | (60) |
| **المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق سياسات تنويع الاقتصاد**..... | (60) |
| **المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويعه**..... | (63) |
| **المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي**..... | (63) |
| **خلاصة الفصل**..... | (66) |
| **الفصل الثالث : عرض تجارب دولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي**..... | (67) |
| تمهيد..... | (68) |
| **المبحث الأول: تجربة اليابان في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي**..... | (69) |
| **المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان**..... | (69) |
| 1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان..... | (69) |
| 2-هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ..... | (70) |
| **المطلب الثاني: سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان**..... | (70) |
| **المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية ودورها في تنويع الاقتصاد وعوامل نجاحها** | (74) |
| 1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... | (75) |
| 2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية في القيمة المضافة..... | (76) |
| 3- عوامل نجاح التجربة اليابانية..... | (77) |
| **المبحث الثاني: التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد**..... | (79) |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا**..... | (79) |
| 1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا..... | (79) |
| 2-هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا..... | (80) |
| **المطلب الثاني: سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا**..... | (80) |
| 1-البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | (80) |
| 2-حاضنات الأعمال في ماليزيا ..... | (81) |
| **المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الماليزي وعوامل نجاحها**... | (82) |
| 1-أداء الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... | (82) |
| 2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي..... | (83) |
| 3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... | (84) |
| 4-مساهمة أداء صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... | (85) |
| 5- عوامل نجاح التجربة الماليزية..... | (86) |
| **المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني**..... | (87) |
| **المطلب الأول: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**..... | (87) |
| 1- تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر..... | (87) |
| 2-هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... | (88) |
| **المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**..... | (93) |
| 1-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ..... | (93) |
| 2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد..... | (94) |
| 3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... | (96) |
| 4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة..... | (97) |
| **المطلب الثالث: إجراءات حديثة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**..... | (99) |
| خلاصة الفصل..... | (102) |
| **الخاتمة** ..... | (103) |
| **قائمة المصادر والمراجع**..... | (107) |

# مقدمة

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحولات على أكثر من صعيد والتي احتلت فيها المؤسسات الكبيرة مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الدولي، غير أنه وفي الآونة الأخيرة تحول الاهتمام أكثر نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك اعترافا بدورها المحوري والاستراتيجي كقاطرة لعملية التنمية بمختلف أبعادها، وإيمانا شديدا بمساهمتها الواضحة في التطور والنمو الاقتصادي، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة في حجمها وفي طريقة تسييرها واستراتيجياتها وخصائصها، التي تسهل إنشائها وتجعل منها هدفا ومصدرا للدخل لجميع فئات المجتمع، وكونها تتيح فرص عمل لمختلف الفئات العاطلة عن العمل، لذلك تسعى مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير محيط اقتصادي يتلاءم مع طبيعة عمل هذه المؤسسات، وجعلها إحدى أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في عملية التنمية، وذلك نظرا إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة على تشجيعها وتطويرها حتى تصبح جزء أساسيا في الاقتصاد المحلي.

والتنويع الاقتصادي موضوع ذو أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتنويع الإيرادات وخلق القيمة المضافة، وعليه تسعى معظم الدول إلى تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات والمشاريع الاقتصادية المتنوعة في مختلف القطاعات، والتي من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بديل أمثل لتنويع مصادر الإيرادات وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وكذلك بإمكانها أن تشكل مصدرا هاما لجذب العملة الصعبة وقوة دافعة لعجلة التنمية الاقتصادية وغيرها. وهذا ما دفع بالعديد من الدول والتي من بينها كل من اليابان، ماليزيا والجزائر إلى التوجه إلى هذا النوع من المؤسسات وجعلها من أولوياتها والاهتمام بتنميتها، من خلال وضع سياسات ودعائم واستراتجيات تساعد في تطويرها من جهة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة أحرى، لأنها تستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا قويا ومتينا.

## 1. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي في كل من اليابان، ماليزيا والجزائر؟**

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- مادا نعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ما تكمن أهميتها؟ وكيف نقوم بتطويرها في ظل المعيقات التي تواجهها؟

2- هل تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا استراتيجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

3- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور يمكنها من تحقيق التنويع الاقتصادي في كل من اليابان، ماليزيا والجزائر؟

**2. فرضيات الدراسة:**

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتمثل فيما يلي:

1- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وإهمالها يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني؛

2- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنويع الاقتصادي؛

3- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من اليابان، ماليزيا والجزائر دورا هاما ومحوريا يمكنها من تحقيق التنويع الاقتصادي.

**3. أسباب اختيار الموضوع:** من أهم أسباب اختيار الموضوع مايلي:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي، ومحاولة التقليل على الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إبراز مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في بناء اقتصاد قوي يعول عليه في كل اليابان وماليزيا؛
- يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من الموضوعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة؛
- الاستفادة من تجارب الدول موضوع الدراسة " اليابان وماليزيا" والنتائج التي حققتها كل دولة نتيجة اهتمامها بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الرغبة والميل الشخصي للبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنويع الاقتصادي.

**4.أهداف الدراسة:** يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- السعي للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنويع الاقتصادي من خلال إعطاء نظرة شاملة؛
- توضيح آليات التنويع الاقتصادي وأهم مؤشراته وطرق تقييمه؛
- التعرف على الدور الرئيسي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة؛

- عرض بعض تجارب الدول سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة منها.

**5.أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر، اليابان وماليزيا التي تعتبر البديل لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة خلق مناصب الشغل، وتشجيع الصادرات وغيرها. كما تبرز أهمية هذا البحث في كونه يخص مجالا اقتصاديا ساد الاعتقاد بأهميته البالغة ودوره الحيوي واعتباره كقاطرة للتنمية وقدرته على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

**6.حدود الدراسة:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، والإلمام بمختلف جوانبه تم وضع إطار مكاني وزماني كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على كل من اليابان، ماليزيا والجزائر.
- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2020.

**7.منهج الدراسة المتبع:**

لإنجاز البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والتساؤلات الفرعية، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجزء النظري وهو المنهج الذي يلائم طبيعة الموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة والأسلوب الإحصائي، مستعينين بمجموعة من المصادر المتنوعة، وتتمثل هذه المراجع بشكل أساسي في الكتب المرجعية في الموضوع، مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه، ملتقيات وطنية ودولية، إحصائيات منشورة من قبل هيئات محلية ودولية. وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

**8. الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت الموضوع وتمكنا من الاعتماد عليها تتمثل في:

**- الدراسة الأولى: دراسة خلف عثمان 2004**، بعنوان:"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى أن بلغت الوضع التي هي عليه الآن. كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة

يمكن أن تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا والكثير من الدول العربية والإفريقية.

**–الدراسة الثانية: شمس الدين التجاني وعبد الرؤوف عبادى، 2014**، بعنوان:**"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية قراءة نقدية تحليلية للمادة ( 55مكرر1 ) من قانون الصفقات العمومية"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، الجزائر.

تطرقت الدراسة إلى تقديم قراءة حول أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية إذا ما أتاحت لها النصوص القانونية والتشريعية المرونة والإمكانية اللازمة لذلك.

**النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم مما تضمنته المادة 55 مكرر 1 لوجود اهتمام إلى حد ما بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية إلا أن هناك جملة من النقائص والجوانب الغامضة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار حتى تستفيد هذه المؤسسات أكثر فأكثر من المشاركة في تلبية الطلب العمومي.

**–الدراسة الثالثة: مصطفى رديف وإسماعيل مراد 2020 بعنوان:"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 2018/2000–"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

تطرق هذا المقال إلى قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2018)، حيث تم الاعتماد على بيانات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة بنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا، وبيانات أخرى تخص البطالة من الديوان الوطني للإحصائيات خلال فترة الدراسة.

**النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة** : تم التوصل إلى مايلي:

– أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على تخفيض نسبة البطالة عن طريق توظيف يد عاملة غير منتجة في مؤسساتها، لذا تغيرت سياستها من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى أهم الإستراتيجيات لتحقيق مستوى مرتفع من التوظيف ومن ثم الحد من مشكلة البطالة.

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص خلق مناصب شغل، لكنها تعاني من مشاكل عديدة ما يجبر الحكومة الجزائرية لمعالجة هذه المشاكل من أجل أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي؛

-يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، ويبرز ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة خلال فترة الدراسة ( 2000-2018)؛

- يجب أن يتوافق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع احتياجات سوق العمل خاصة في العديد من المجالات، وإلا ستنحصر الفائدة على بعض القطاعات فقط.

**-الدراسة الرابعة: دراسة بنين بغداد وبنين عبد الرحمان 2016 بعنوان:"السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة الصادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

تطرق هذا المقال إلى موضوع السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال نقاط محورية نوردها فيما يلي:

- متطلبات التنويع الاقتصادي وأبعاده؛

- التنمية السياحية كبديل اقتصادي في الجزائر.

**النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:** تم التوصل إلى مايلي:

-أن للتنمية السياحية دورا هاما في تفعيل التنويع الاقتصادي من خلال البرامج التنموية التي من شأنها أن تدفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام والخروج من الاقتصاد المعتمد على المورد الوحيد إلى الاقتصاد ذي التنويع الاقتصادي؛

-يساهم قطاع السياحة في تحقيق مداخيل جديدة للعملة الصعبة وبالتالي تزايد الإيرادات، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل جديدة والحد من البطالة.

**-الدراسة الخامسة:**

Mohamed Nasser Hamidato, BaqaasAlssafiah, Mohamed Nasser Hamidato, BaqaasAlssafiah, **Economic diversification in Algeria,** Global Journal of Economic and Business,No 2, Science Reflection (SR), 2017.

تطرق هذا المقال إلى موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال النقاط التالية:

-احتلال موضوع التنويع الاقتصادي حيزا كبيرا في أدبيات الحكومات ومتخذي القرار؛

-الخلل الكبير الذي أثر في النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تتابع الأزمات جعل من سوق النفط أحد ضحاياه وبالتالي الدول الريعية أكثر المتأثرين حاليا.

**النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:** تم التوصل إلى مايلي:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بصورة كبيرة؛

-بوادر التوجه نحو التنويع الاقتصادي بدأت تلوح غير أن الإصلاحات مازالت سطحية إذ يجب تعديل بنية الاقتصاد للتكيف مع المتغيرات الجديدة؛

-التنويع الاقتصادي هو هدف لكل الدول والحكومات للخروج من التركيز الاقتصادي.

يكمن الفرق بين الدراسات السابقة ودراستنا كون أن الدراسة التي قمنا نحن بها تهتم أولا بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمه وتطويره، ثم تبيان دور هذا القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي.

**9.صعوبات الدراسة:**

إن أي بحث علمي لا يخلو من مجموعة من الصعوبات والعراقيل، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- صعوبة جمع المراجع المتعلقة بالربط بين متغيرات الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها،
- انتشار وباء كورونا مما أدى لصعوبة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

**10.خطة وهيكل الدراسة:**

لغرض الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المترتب عنها، واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة كالآتي:

**الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فقد تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فيتضمن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وعوامل نجاحها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطويرها والتحديات التي تواجهها.

**الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية،** قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فحاولنا في المبحث الأول أن نتناول مدخل نظري للتنويع الاقتصادي، لنعرج في المبحث الثاني إلى ميكانيزمات التنويع الاقتصادي، في حين خصص المبحث الثالث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها كمسار لتحقيق التنويع الاقتصادي.

**الفصل الثالث: عرض تجارب دولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي،** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تجربة اليابان في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي ، كما استعرضنا في المبحث الثاني التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد، في حين تناولنا في المبحث الثالث والأخير واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني.

# الفصل الأول:

# التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**تمهيد:**

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتجلى ذلك من خلال قدرته على استيعاب شريحة كبيرة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها العلمية والفنية، بجانب دوره في تنشيط الروابط الأمامية والخلفية للصناعة وتوفير مختلف السلع والخدمات وغيرها. وبالرغم من الإجماع والتوافق بين المنظرين ومقرري السياسات بشأن ما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن لها أهمية فائقة في عملية التنمية، إلا أنه لا يزال هناك إشكال يتعلق بإعطاء تعريف موحد ومناسب لتحديد معالمها وأشكالها، الأمر الذي ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل تطوير وترقية هذه المؤسسات.

وإدراكا بأهمية هذا النوع من المؤسسات في تفعيل الأنشطة التنموية إلا أنه يتطلب ضرورة وضع إستراتيجيات تنموية جديدة متوجهة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فقد تم في هذا الفصل التطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية التالية:

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وعوامل نجاحها**

**المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطويرها والتحديات التي تواجهها**

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لا زالت تتواصل المحاولات في كل دول العالم المتقدم والنامي على حد السواء في وضع تعريف موحد وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الصعوبة في الوصول إليه تكمن في امتياز هذا النوع من المؤسسات بمفهوم ديناميكي يتغير من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى ومن هيئة لأخرى. وهو ما أدى إلى الاستناد على مجموعة من المعايير المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة التعرف على خصائصها وأنواعها، وكل هذه الجوانب سوف يتم توضيحها من خلال هذا المبحث.

**المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تنفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي والمعايير المعتمدة من قبل خبرائها، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، فقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التصنيف الذي تعمل به وأهم خصائصها.

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، إذ يختلف من دولة إلى أخرى، اعتمادا على معيار حجم العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة ومتوسطة في بلد متطور يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام أو العكس صحيح.[1]

ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تعرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** المؤسسات بأنها: "تلك المشروعات التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عاملا" [2]

ويعرف **الإتحاد الأوروبي** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها:" المؤسسة المصغرة تشغل أقل من 10 أجراء، المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، ورقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين

[1] خالد قاشي، أيوب الشيكر، (06-07 ديسمبر 2017): **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص: 02.

[2] الشريف ريحان، لمياء هوام، (28 و29 نوفمبر 2012): **دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، الملتقى الدولي حول المقاولتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص10.

اورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين اورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو."[1]

فلقد أعطى **اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** تعريفا حديثا للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:[2]

**الجدول رقم (01-01): تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| عدد العمال | نوع المؤسسة |
|---|---|
| من 01 إلى 10 عمال | مؤسسات عائلية وحرفية (مصغرة) |
| من 11 إلى 29 عامل | مؤسسات صغيرة |
| من 30 إلى 122 عامل | مؤسسات متوسطة |
| أكثر من 122 عامل | مؤسسات كبيرة |

**المصدر:** مراد اسماعيل، لحسن جديدن، (2014): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر، ص 128.

**كما عرف البنك الدولي** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من معيار العمالة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها ومجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار، في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار.[3] كما هو مبين في الجدول التالي.

**الجدول رقم (01-02): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| المعايير/نوع المؤسسة | مؤسسة مصغرة | مؤسسة صغيرة | مؤسسة متوسطة |
|---|---|---|---|
| **عدد العمال** | 10 -1 | 50 -11 | 300 -51 |
| **حجم الاستثمار** | اقل من 100000 دولار | بين 100000 و 3 ملايين دولار | بين 3 ملايين دولار و 15 مليون دولار |
| **الحصيلة السنوية** | اقل من 1000000 دولار | بين 100000 3 ملايين دولار | بين 3 ملايين و 15 مليون دولار |

**Source :** Mohini Malhotra and others, **Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small, and medium entreprises**, world bank, Washington, DC, august 2006, p: 08.

[1] ماجدة العطية، (2002): **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص31.

[2] مراد اسماعيل، لحسن جديدن، (2014): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر، ص 128.

[3] عمران الزين، براجي صباح، (2017): **حاضنات الأعمال: آلية لتحقيق الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشروع مقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، جامعة العربي التبسي، تبسة،الجزائر، ص: 281.

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال وقيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة ( التجارة والخدمات ).

**2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

-سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، وكذا التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛

-سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، وكذلك سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع[1]؛

-سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم؛

-ميزتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات الغير معقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا،"وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها"؛

-كما أنها تنتج فرص عمل بسبب استخدامها لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، ولذلك فهي تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين؛

-كما تتميز بالقدرة على التكييف مع المتغيرات المستحدثة بصفة خاصة لتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التجديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق. كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الإجمالية. وفي أغلب الأحيان، سهولة التحويل إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة؛

- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد في اتخاذ القرار بسرعة.

[1] علي السلمي، (1999): **المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 16 .

**المطلب الثاني: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أهم الأهداف المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى أهمية هذه الأخيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

**1-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[1]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض المسرحين بمناصب أفضل؛
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها،كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- يمكن أن تشكل أداة فعّالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

**2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة بالنظر لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها في مجال محاربة البطالة، فالمشروعات الصغيرة تساهم

بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات، إلى جانب مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية.[1] لذلك سوف يتم عرض مدى أهمية وفاعلية المؤسسات على النحو التالي:

**2-1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم الناتج القومي إذ على سبيل المثال تساهم في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي.[2] فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلى جانب مساهمتها بشكل كبير في إجمالي القيمة المضافة.

- تعمل أيضا على تدعيم المؤسسات الاقتصادية الكبرى لاعتبارها المصدر الرئيسي والأساسي لتقديم الخدمات للمؤسسات الاقتصادية الكبرى، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع والأجهزة المنزلية فهذه الأخيرة تعتمد بصورة رئيسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها المؤسسات الكبرى.

-كما تعمل أيضا على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدينة من خلال مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

-كما تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات الأمر الذي يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

**2-2- الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدة البطالة من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية، ويمكن في هذا الصدد أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل إذ نجد أنها

[1] هيكل محمد ، (2003): **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، ص ص 10- 12.

[2] وفاء عبد الباسط، (2001): **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، ص18.

قد ساهمت في الولايات المتحدة الأمريكية في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة، أما في فرنسا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة في إنشاء فرصة عمل بنسبة61.8% في سنة 2020.

-إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لتنوعها وكثافتها فهي قادرة على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبيا[1]، إلى جانب عملها على تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تأمين فرصة العمل لدى القطاع العام أو الخاص.

-قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة الفقر والعوز، إذ تعد هذه الأخيرة بمثابة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وكذا انتشارها خاصة في الأقاليم النائية، الأمر الذي يساهم في تنميتها وتطويرها من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، إلى جانب مساهمتها في احتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول.

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية الأمر الذي يساهم في دعم الإنتاج الزراعي والصناعي على حد سواء، فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظرا لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. وبهذا تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المواهب والابتكارات لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

[1] بدوي محمد وجيه، (2004): **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي**، جامعة الإسكندرية، مصر، ص16.

**المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عدة عوامل أي باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ويكون ذلك على أساس طبيعة توجه هذه المؤسسات وحسب أسلوب تنظيم العمل، وطبيعة النشاط، والشكل القانوني.

**1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها**

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:

**1-1- المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو المهن الحرفية والتقليدية:** وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع التقليدي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال.[1]

**1-2- المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو الصناعات الكبرى:** تتميز بأخذها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة، والمؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون عادة على شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة فرعية تقوم بالوظيفة التكميلية للمنتج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة للمستهلك النهائي، أو تأخذ شكل الترابط الهيكلي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.[2]

**2-تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات**

وتصنف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

**2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية والملابس والنسيج وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

**2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية:** تمثل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل ضمن الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، (صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم).[3]

---

[1] أحمد حجاوي، (2011): **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان، الجزائر، ص 13.

[2] محمد هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[3] سليمة غدير أحمد، (2007): **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييميه لبرنامج ميدا-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر، ص 12.

**2-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:** يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، يد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية تتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات والعربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي (قطع غيار ) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي.

**3-تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها**

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المجال التي تنشط فيه إلى أربعة أقسام وهي:

**3-1- المؤسسات الصناعية:** تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة صناعية إذا كانت أعمالها الرئيسية هي استلام المواد بحالة معينة وإدخال تعديلات صناعية عليها، وتوزيعها بشكلها الجديد، وتشمل مصنعي المنتجات الزراعية والحرفية ومصانع التعبئة وما شابه ذلك من مشاريع.

**3-2- المؤسسات الخدمية:** يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تزيد فيه فرص إنشاء هذه المشروعات بسرعة مذهلة، والأمثلة على ذلك الفنادق، محلات التنظيف، المطاعم، المشروعات السياحية،...الخ حيث لا تحتاج هذه المشروعات إلى استثمارات ضخمة إذا ما قورنت مثلا بمشروعات القطاع الصناعي.

**3-3- المؤسسات التجارية:** هي من أكثر النشاطات انتشارا في الوقت الحالي والتي أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح، كما تشمل الوسطاء في قنوات التوزيع باعتبارهم حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، وأهم أشكال الوسطاء هم تجار البيع بالتجزئة وتجار البيع بالجملة.[1]

**3-4- المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني أو نباتي.

**4-تصنيف المؤسسات حسب شكلها القانوني**

**4-1- المؤسسات الفردية:** وهي تلك المؤسسات التي تمتلك وتمول وتسير من قبل شخص واحد، هو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها من ربح وخسارة،[2] حيث تنشأ من قيام شخص بتوفير جميع عوامل الإنتاج ثم تقديم رأس المال لهذه المؤسسة إضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم، وفي هذا الصنف تختلف الشخصية القانونية للمؤسسة بشخصية صاحب رأس

[1] Mohamed Dwidar, (1978) : **Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste**, p2éme édition, S.N.E.D: Alger, Algérie, PP41-62.

[2] ماجدة العطية، (2006): **إدارة المشروعات الصغيرة**،ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص1.

المال. كما تمتاز المؤسسات الفردية بجملة من الخصائص كسرعة وبساطة بدء العمل لسهولة الإجراءات القانونية، إلا أنه يعرف هذا النوع من المؤسسات عدة نقائص كالمسؤولية المطلقة عن الديون، فالمالك كشخص يتحمل كامل ديون المؤسسة، وصعوبة التوسع، حيث أن عملية التوسع تخضع لإمكانيات مالية للمالك بعد نشأتها مما يخلق مشاكل وأزمات مالية تعرقل نشاطها.[1]

**4-2- شركات الأشخاص**: ويمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية حيث تسمح بتجميع رؤوس الأموال وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي، وهي مؤسسات يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص ولقيام هذه المؤسسات يجب توفر بعض الشروط مثل :الرضا بين الشركاء وحصة كل شريك في رأس المال، كما يشترط وجود محل أو موضوع لنشاط الشركة.

**المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وعوامل نجاحها**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على أبرز العوامل التي تعمل على تطويرها.

**المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من أجل القيام بنشاطها واستثماراتها يتحتم على المؤسسة توفير الأموال اللازمة التي تمكنها من توفير مستلزمات النشاط الضرورية، ولأجل ضمان ذلك تقوم بمجموعة من العمليات والأنشطة التي توفر لها الأموال المناسبة وذلك من خلال إتباع طرق وأساليب مختلفة، هذه الأمور تندرج ضمن عملية التمويل.

**1- المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: وتتمثل في ما يلي:

**1-1 مصادر التمويل الداخلية**: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل فيما يلي:[2]

**- رأس المال (الأموال الشخصية)**: يسمى أيضا بالأموال الخاصة التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء.

**-التمويل الذاتي**: يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعض تكاليف

[1] سعاد نائف برنوطي، (2005): **إدارة الأعمال الصغيرة– أبعاد الريادة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص 121 -122.

[2] سعيج عبد الحكيم، محصر مريم،(29-30 أكتوبر 2017): **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 05.

المؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والإهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

**1-2 مصادر التمويل الخارجية:** يعتبر التمويل الخارجي الجزء الثاني من التمويل بالنسبة لأي مؤسسة والذي يمكن تقسيمه إلى تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، وتمويل طويل الأجل.

**- التمويل قصير الأجل:** هناك عدة أنواع للتمويل قصير الأجل والتي يمكن تقسيمها إلى مايلي:

* **الائتمان التجاري:** يحتل الائتمان التجاري المرتبة الأولى من حيث الأهمية في المزيج التمويلي قصير الأجل، وتزداد أهمية هذا النوع من التمويل خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لصعوبة حصولها على قروض أو تسهيلات مصرفية، وينشأ هذا المصدر التمويلي عن سياسة الشراء الآجل التي تمكن للمشتري من الحصول على البضائع من البائع مباشرة، مقابل وعد بسداد قيمتها في وقت لاحق في المستقبل.[1]

* **قروض قصيرة الأجل:** وتتمثل في ما يلي:

**أ- القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة،[2] ويمكن تقسيمها إلى:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة حيث يقتطع مبلغ القرض.[3]
- **السحب على المكشوف:** وهي طريقة تمويلية يمنحها البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائه الدائمين، يسمح من خلالها لهذه المؤسسة القيام باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك. بعبارة أخرى أن يصبح رصيدها لدى البنك مدينا لمدة زمنية متفق عليها.[4]
- **قروض موسمية:** وهي عبارة عن قروض تتحصل عليها المؤسسة من البنك في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت، نظرا لزيادة الطلب مثلا على منتجاتها وإلزامية الإنتاج بكمية أكبر.

---

[1] إسلام عبد الجواد وآخرون، (2002): **مدخل إلى علم التمويل**، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، فلسطين، ص 61.

[2] بن عزة هشام، (2011-2012): **دور القرض الايجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص 37.

[3] الطاهر لطرش، (2010): **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 58.

[4] أحمد بوراس،(2008): **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 39.

- **قروض الربط**: تلجأ المؤسسة إلى البنك حتى تحصل على قروض لمواجهة النقص في السيولة، وهذا النوع من القروض يعمل على توفير السيولة النقدية للمؤسسة لفترة معينة في انتظار حصولها على السيولة نتيجة نشاطها.[1]

**ب- القروض الخاصة:** على خلاف القروض العامة فإن هذا النوع من القروض يوجه لتمويل أصل معين وليس لتمويل أصول متداولة، وتتمثل في:

- **التسبيقات على البضائع**: تستطيع المؤسسة أن تطلب تسبيقا على بضائع تمتلكها في مخزنها، وهذا التسبيق يكون غالبا مضمونا بهذه البضائع التي توضع تحت تصرف البنك في مخازن المؤسسة أو قد توضع في المخازن العمومية، وهذه المخازن تكون تحت رقابة الدولة التي تكون مسؤولة على حفظها وتأمينها.[2]
- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** تمثل الصفقات العمومية "اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى"، وتتمثل هذه التسبيقات في القروض الموجهة لإبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية ومجموعة من المقاولين أو الممونين، وتكون هذه الصفقات لإنجاز الأشغال العمومية، أو أداء الخدمات المختلفة.[3]
- **خصم الأوراق التجارية:** هي إحدى التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للعملاء الذين يرغبون في تحصيل قيمة الكمبيالات قبل تاريخ استحقاقها بخصم قيمة، هذه القيمة تسمى سعر الخصم.
- **القروض بالالتزام (بالتوقيع)**: القرض بالتوقيع أو بالالتزام لا يتجسد في إعطاء أموال سائلة من طرف البنك لزبونه، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على امتيازات أو أموال من أطراف أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، وإنما يعطي ثقته فقط (توقيعه).

**- التمويل متوسط الأجل:** ويشمل ما يلي:[4]

---

[1] عمار زيتوني،(مارس 2006): **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 52، 53.

[2]- سليمان ناصر،(2002): **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ص 235.

[3]- هالم سليمة، (2016-2017): **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 87.

[4]سماح طلحي، (2013-2014): **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع الإشارة لحالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص ص 111، 112.

***قروض المدة:** تستحق هذه القروض خلال مدة تتراوح عادة ما بين 3 إلى 7 سنوات مما يعطي المقترض الاطمئنان أكثر بتوفر التمويل ويقلل من أخطار إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة، أو البنوك المتخصصة، حيث يكون معدل الفائدة على قروض المدة أعلى من مثيله على القروض قصيرة الأجل لتعويض البنك على تخليه عن أمواله لفترة زمنية أطول، والذي يحدد حسب مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق، حجم القرض، تاريخ استحقاقه، حيث تسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية، كما يمكن أن تكون حسب جدول اهتلاك القرض والذي يتم الاتفاق عليه حسب التدفقات النقدية للمؤسسة.

* **قروض التجهيزات:** عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى بقروض تمويل التجهيزات، وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة، وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى ال 20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول، تدفع من قبل المقترض.

**–التمويل طويل الأجل:** وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

***الأسهم العادية:** وهي عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة في رأس مال الشركة المساهمة، يحمل قيمة اسمية تصدرها الشركة المساهمة للحصول على أموال، وتمنح حاملها عدد من الحقوق كحق المشاركة في أرباح وإدارة المنشأة، وحق المشاركة في قيمة ممتلكات الشركة عن تصفيتها.

* **الأسهم الممتازة:** وهي عبارة عن مستند حصة في ملكية الشركة المساهمة العامة، إلا أن حامله يتمتع بالأولية في مجال توزيع الأرباح والتصفية، فمن جهة يحصل حامل السهم الممتاز على حقه في الأرباح التي تكون محددة سلفا عند الإصدار قبل حصول حامل السهم العادي على حقه فيها، ومن جهة أخرى يحصل حامل السهم الممتاز على نصيبه من متحصلات التصفية عند حل وتصفية الشركة قبل حصول المساهم العادي على حقه فيها، ولكن بعد حصول أصحاب الديون بكافة أشكالها وأجالها على حقوقهم.

***الإقراض طويل الأجل:** يأخذ هذا المصدر شكلين أساسيين هما: القروض طويلة الأجل والسندات.

➢ **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تزيد آجالها عن سنة، حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع الائتمان أو بناء المصانع أو إقامة مشاريع جديدة، وتلجأ المؤسسات إلى البنوك لتمويل استثماراتها نظرا للمبالغ الكبيرة التي تحتاجها، ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بمنحها مؤسسات متخصصة كشركات التأمين.[1]

[1] هوشيار معروف، (2009): **الاستثمارات والأسواق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 92.

➢ **السندات:** هي شهادة تثبت مديونية المقترض والذي عادة ما تكون شركة مساهمة، ويلتزم المقترض وفقا لهذه الشهادة بسداد أصل القرض والفوائد المستحقة في تواريخ محددة مستقبلا.[1]

**2- المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من أهم مصادر التمويل الحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

**2-1التمويل عن طريق الاستئجار:** الاستئجار هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة يتفق عليها.

ويمكن استئجار الأصول المختلفة والحصول على خدماتها دون امتلاك هذه الأصول ويشمل ذلك العديد من الأصول ومنها استئجار الأراضي، الأبنية، السفن، أجهزة التنقيب، معامل توليد الطاقة والتعدين، الرافعات العملاقة، أنظمة الكمبيوتر...الخ.[2]

**2-2التمويل عن طريق تحويل عقد الفاتورة:** عملية تحويل الفواتير نموذج أو صورة من صور التمويل، الذي يتحمل بمقتضاه متخصصون ماليون يدعون وسطاء "Factors"، مسؤولية تحصيل فواتير وقروض ممنوحة للعملاء، وتعد عملية تحويل الفواتير، عملية اقتصادية ومالية، حيث يسعى الوسيط الذي يتخذ شكل مؤسسة مالية –بتكفله بتحصيل فواتير وقروض عملائه- إلى الاستفادة من العمولات والفوائد، والتي تعد عماد قيام المؤسسات المالية.[3]

**2-3التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:** تقوم هذه التقنية على تمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات أطلق عليها تسمية شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال.[4]

**2-4التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل للاختراعات والابتكارات:** في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة واندماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعولمة نلاحظ هناك توجه عام حول اعتماد المنشآت الاقتصادية عبر العالم، مهما كان حجمها، على الابتكار من جهة وعلى وضع الهياكل والآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من إمكانية

---

[1] حسين عطا غنيم، (2005): **دراسات في التمويل**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص 313.

[2] دريد كامل آل شبيب، (2006): **مقدمة في الادارة المالية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 410.

[3] ماديو ليلى، (2018): **دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية**، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص: 12.

[4] عمر جنينة، أمينة بلغيث، (06 و 07 نوفمبر 2018): **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر – تجربة الجزائر والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)–**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص: 11.

استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص لها، وكذا وضع سياسات لحسن استغلالها بغرض استرجاع تكاليف البحث والتنمية وتحسين مردودها وربحيتها من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فان هناك تحسنا على مستوى وعي مسيري المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في البلدان المتقدمة ولكن أيضا في بعض البلدان النامية خاصة في كل من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا بأهمية الابتكارات للمنشأة، مما جعلها تخصص نسبا معتبرة من مواردها للبحث والتطوير وكذا استغلال النتائج داخل المنشأة وخارجها.[1]

**2-5التمويل الإسلامي (البنوك الإسلامية)**: يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن، يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، وعلى سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي:

- الاستثمار أو التمويل بالمضاربة: (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة)؛
- التمويل بالمشاركة: (البنك يساهم في التمويل)؛
- التمويل بالمرابحة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

**المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خمسة مشاكل رئيسية وهي:

**1 -المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعاني المؤسسات الصغيرة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل، ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة شروطها وتكاليفها المرتفعة، وهناك مشاكل أخرى تنتج عن الإفراط في الاستعانة من مصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية والأعباء الثابتة، كما أن عدم كفاءة الإدارة للمشروع ذاته تتسبب في أزمات مالية كبيرة، وسيتم التعرض لجملة من المسببات الأساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[2]:

[1] أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، 130.

[2] نبيل جواد، (2008): **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PME**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 95.

**1-1- مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية:**

تنشأ هذه المشاكل عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

**-ضعف التمويل الذاتي:** من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة25 % - 35 % من حاجتها التمويلية ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاته التمويلية.

**-فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة:** منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد، مما اضطرت البنوك إلى قبض يدها عن هذا النوع من المؤسسات.

**-عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علم أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة والشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال.

**-عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال:** يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات أمام قطاع التمويل، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أغلبيتها) غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر.

-عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

**2-1- مشاكل ناتجة عن سوء التسيير:**

**- الاعتماد على القروض وتضخم الاستدانة:** يعد الاعتماد المتزايد على الدين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها، فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها، وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة.

**-عدم الاهتمام بالتخطيط المالي:** يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة، إلا أنه نتيجة المشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعط التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها.

**-السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة:** يبدأ أصحاب المؤسسات الصغيرة في المؤسسة بالاعتماد على مدخراتهم الشخصية، إضافة إلى مدخرات الأصدقاء والأسرة ولهذا يكون حجم النشاط صغير بسبب عدم كفاية رأس المال، وبالتالي فإن الاعتماد يكون على استثمار أرباح المؤسسة وإذا سحب جزء من هذه الأرباح فيجب أن يكون ضئيلا حتى يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال احتجاز الأرباح.

**–التسهيل الزائد للبيع الآجل:** من بين الأسباب الرئيسية لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنح البالغ للائتمان التجاري للعملاء بهدف زيادة حجم المبيعات والأرباح، غير أن هذا الإجراء يجب أن يكون مخططا وفقا لإمكانيات المؤسسة وكذلك قدرة العملاء على الدفع، حيث أن التأخير أو العجز في التسديد يؤدي إلى نتائج عكسية.[1]

بالإضافة إلى المسببات السابقة نجد:

–صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد أي مراحل التطور.

**–ارتفاع كلفة رأس المال ( تكلفة الاقتراض والتمويل):** حيث تطالب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المؤسسات الكبيرة وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المؤسسات، وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات.

**–**تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها ( نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس التشغيل، التطوير والاندماج)، ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على النقود المودعة لديها.

**2– المشكلات والصعوبات الإدارية**

يعتبر توفر القدرة الإدارية والتنظيمية الحجر الأساسي في نجاح أي مؤسسة، كما أن غياب تلك القدرة يسبب فشلها ونذكر منها:

**2–1– إجراءات التأسيس:**

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراع ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

**2–2 تعدد الجهات:** والتي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها: التأمينات الاجتماعية، الصحة والبيئة والتموين والكهرباء.

**2–3 الضرائب:** أبرزها انحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية إلى المؤسسات الكبيرة، وخاصة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية، في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مصنفة في هذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ إلى جانب ذلك فإن العديد

[1] رابح خوني، رقية حساني، (2008): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ص ص 181–184.

من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

**2-4 غياب التنسيق:** ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2-5مشاكل محاسبية:** حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب.

**2-6 عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة:** كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

**2-7 ضعف المعاملات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات:** خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسير أعمالها على الوجه المستهدف.[1]

**3 -المشكلات التسويقية**

تعاني الصناعات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي أي في مجال السوق المحلي والتصدير، حيث أن فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرضه لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

إن عدم وجود صيغة ملائمة لحماية المهمة التسويقية في هذه المؤسسات، قد يتعرض المشروع الصغير إلى تذبذب الإنتاج من عام لآخر أو من موسم لآخر. مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فائض الطلب تارة ونفاذ العرض تارة أخرى، يضاف إلى ذلك وجود بعض العوامل التي تعوق المؤسسات الصغيرة عن التقدم، منها على سبيل المثال عدم كفاية البيانات والمعلومات عن الأسواق والموردين، مما يتضح أن ازدياد حدة المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة يرجع إلى عدم قدرتها على مجاراة المؤسسات الكبيرة ومنافستها أو توفير المواد الخام لها، وكذلك لا بد من ملاحظة أن تدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المنتجات حماية للمستهلكين قد أدى إلى تدهور درجة جودة بعض المنتجات التقليدية للصناعات أو المؤسسات الصغيرة مثل الأحذية والمنتجات الجلدية.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية فيما يلي:

-انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع؛

-محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة؛

-استغلال التجار والوسطاء للمؤسسة الصغيرة وحصولهم على هوامش توزيع عالية؛

[1] نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 102-103.

-انخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخدمات والعمالة؛

-الافتقار إلى التصميمات والمواصفات والمقاييس السليمة؛

-عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد وتحديث المشروع لمعلوماته من الأسواق؛

-ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر؛

-محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة؛

-ارتفاع تكاليف الإنتاج مما تضعف من قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة على المنافسة؛

- ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير.[1]

**4 -الصعوبات والمشكلات الفنية**

وتتمثل الصعوبات والمشكلات الفنية فيما يلي:

**4-1 الصعوبات الفنية:** وتشمل ما يلي:

-الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية؛

-استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة؛

-عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية؛

-عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية بل يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

**4-2 المشاكل الفنية:** وتتمثل المشاكل الفنية فيما يلي:

**-صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي:** تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.

**-صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:** سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تدعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة، وربما تكون أحد الأسباب الرئيسية هو عدم انتماء هذه المؤسسات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2009): **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص 70-71.

**–المعدات الإنتاجية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

**–عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات:** بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

**5 –المشكلات السياسية**

وتنبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر أبرزها:

–المستوى العالي نسبيا لأسعار المنتجات الناشئ عن كلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم التصدير أو للإنتاج؛

–عدم تطوير الاتفاقيات التجارية الخارجية بشكل عام بل بقاء العديد من الاتفاقيات على حالها القديمة وعدم توقيع اتفاقيات جديدة باستثناء قلة وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الاتفاقات التي تم توقيعها وباختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون غير مناسبة؛

–غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى محدودة.[1]

**المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

**– مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:** وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية، مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة، وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.

**– قلة رأس المال المستثمر:** إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير، حيث أنه من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة لإنتاج منتوج معين.[2]

[1] نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 105-107.

[2] طاهر محسن الغالبي منصور، (2009): **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص37.

**–عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:** في حالة ما إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:[1]

–قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية؛

–قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور؛

–قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع؛

–قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات؛

–قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة؛

–الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

**– توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:** وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكننة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج، إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون، وأن توافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.

**–مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:** وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا، فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك ( بقدر الإمكان) يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به.

**–توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:** هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة، حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

[1] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، (2000): **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، ص ص 50-51.

**-توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:** وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة، بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم.

**المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطويرها والتحديات التي تواجهها**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عوامل تطويرها وأهم التحديات المستقبلية التي تتعرض لها.

**المطلب الأول:آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

حتى تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا إيجابيا وفعالا في توفير مناصب الشغل ومن ثم الحد من أزمة البطالة من جهة ومن جهة أخرى لتقوية تنافسيتها وتحسين أدائها يجب اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير سواء على مستوى المؤسسة في حد ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية ومن أهم هذه التدابير نذكر:

**1-تأهيل الموارد البشرية:** يمثل العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، وتبعا لهذا "فقد تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي".

**2- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** من خلال إصلاح النظام المالي ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛ لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة؛ تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لانطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغير مساعدة في عملية التكيف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة، ويتحتم فيها السعي الجاد والسريع من أجل تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع

الاقتصادي الجديد ولهذا يتطلب" تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات والقطاع الخاص النامي وتعميق الوساطة المالية.[1]

**3- تأهيل النظام القانوني والتشريعي:** بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل واضح بصدور القوانين التالية:- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعم وتأهيلها. وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات وتستوفي معايير الاستقلالية وتشغل من 1 إلى 250 عامل.[2]

**4- تأهيل النظام الجبائي:** زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

**5- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويختص هذا النوع من البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما لتوفير التمويل اللازم لها، نتيجة تراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب:

- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادة ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية؛
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1] ميلود تومي، (17و18 أفريل 2006): **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، ص1000.

[2] قوريش نصيرة، (17و18 أفريل 2006): **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 1052.

- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر؛
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

**6- تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:** أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم، ونركز هنا خصوصا على الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري...

**7- الرعاية والاحتضان:** مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر وفي مجال التسيير ومستوى استعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الابتكار وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين والرسكلة إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة...؛ زيادة عن ضغوطات العولمة والاتفاقيات؛ لذلك نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليها في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجال الإنتاج، والتسيير، والموارد، والتسويق...الخ تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية.

**8- تشكيل خطوط منتوجات-علاقات:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهددة في كامل حرفتها الممثلة بخطوط الإنتاج، ومجال حياة المؤسسة. وعليه فانه، من منظور استراتيجي شامل، لا يمكن حصر المنتوج في مجال أو خدمة محددة، ولكن يمكن اعتباره كمنتوج-علاقة يتميز بخصوصيات يدركها الزبائن. يعبر مصطلح منتوج-علاقة على أن الزبون يشتري السلعة أو الخدمة التي تتوفر فيها الخصوصيات التي تكونت بفعل العلاقات بين مختلف ممثلي المحيط الاستراتيجي للمؤسسة: الموردين، الزبائن، المنافسين، الإدارات على المستوى الخارجي، القدرات البشرية على المستوى الداخلي. وبهذا يمكن لمسير المؤسسة من استعمال مصطلح منتوج-علاقة للتعبير عن خياراته المستقبلية. فإستراتيجية التنويع مثلا هي تطوير لعلاقات جديدة مع الزبائن، الموردين، المنافسين...بمعنى آخر أن أنه يوجد خلف كل قرار استراتجي علاقات ممثلين جدد. [1]

[1] مداح عرابي الحاج، (17و18 أفريل 2006): **التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 1068.

**9- صياغة الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة:** أصبح يمثل مصطلح الرؤية الإستراتيجية منذ عدة سنوات مركز اهتمام كل من الباحثين، الخبراء، والمهنيين، وهو اليوم أحد المفردات المركزية في أدبيات التسيير الاستراتيجي.

وحسب Collins et Porras (1991) تعتبر الرؤية الإستراتيجية في نفس الوقت كفلسفة للتوجيه وصورة ملموسة تساهم بشكل حاسم في وجود عمل منسق في المؤسسة.

وتزداد أهمية هذا المصطلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون الإستراتيجية فيها ذات طابع غير شكلي ومركزي في يد المسير المالك كما أشرنا إليه سابقا. وهكذا يكون لرؤية المسير أثر كبير على نشاط وتنافسية المؤسسة.

**المطلب الثاني: عوامل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يتناول هذا المطلب مساهمة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة، بالتركيز على نشاطات البحث والتطوير، الابتكار وتكنولوجيا المعلومات.

**1 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات البحث التطوير**

**1- 1أهداف البحث والتطوير في المؤسسة:** تتمثل الأهداف التي تتوخاها المؤسسة من خلال عملية البحث والتطوير فيما يلي:[1]

- اكتشاف وتعزيز المعرفة وتوليد الأفكار والمفاهيم الجديدة؛
- تطوير وإبداع المنتجات الجديدة وتحسين المنتجات الحالية المطلوبة في السوق؛
- تحسين وتطوير عمليات الإنتاج أو البيع من خلال تقليل التلف أو الضياع؛
- المحافظة على حجم المبيعات وزمن التقديم في السوق؛
- التنويع في المنتجات لتلبية رغبات أكبر قاعدة ممكنة من المستهلكين؛
- توسيع المبيعات إلى مناطق جغرافية جديدة أو الدخول في أسواق جديدة؛
- الاستفادة من السعة الإنتاجية المعطلة وتحسين جودة المنتجات الحالية؛
- إجراءات دفاعية أو هجومية ضد منافسين معينين إضافة إلى بعض الأهداف الأخرى كخفض العمالة توافر الطاقة.

**1-3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات البحث والتطوير:** تشير مختلف الدراسات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدركت أهمية وظيفة البحث والتطوير، الأمر الذي تعكسه من خلال مختلف الإحصائيات التي تبين عدد المؤسسات التي تمارس هذا النشاط بانتظام، بالإضافة إلى المخصصات المالية التي توجهها لتمويل عمليات البحث والتطوير.

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، (2013): **أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،ص29.

**2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الإبداع والابتكار:** يعد الإبداع والابتكار مسألة حاسمة في القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، حيث تكون القدرة التنافسية لأي مشروع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله من ناحية، وعلى التكيّف مع ظروف السوق المتغيرة بصفة مستمرة من ناحية أخرى.

**2-1أهمية نشاطات الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة:** رغم أن نتائج مختلف الدراسات التي تناولت علاقة الابتكار بحجم المؤسسة عموما والمؤسسات الصغيرة بالتحديد كانت دائما لصالح المؤسسات الكبيرة، ففي سنة 1934 اعتبر ( Schumpeter) أن المؤسسات الصغيرة أكثر ابتكارا بالنظر للمرونة والديناميكية العالية التي تتميز بها، لكنه عاد بعد ذلك سنة 1942 ليؤكد التناسب الطردي بين حجم المؤسسة ومستويات الابتكار، ذلك أن المؤسسات الكبيرة تمتلك القدرة المالية لتمويل الابتكارات أكثر من المؤسسات المصغرة، وهي نفس النتائج التي أكدتها دراسات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1] (OCDE).[2]

في الوقت الحالي تؤكد نتائج العديد من الدراسات الميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استطاعت إحداث ابتكارات،كانت الأكثر قدرة على تحقيق إيرادات خارجية كبيرة، حيث خلصت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المنتجات التي تنطوي على قدر كبير من الابتكار والتجديد هي الأكثر قدرة على الانخراط في توسيع أسواقها، ولاسيما دخول أسواق جديدة غير محلية وأسواق التصدير وهو من خلال إظهار العلاقة الايجابية بين الابتكار وانفتاح المؤسسات على التصدير.

**2-2مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الابتكار:** تتيح العديد من الإحصائيات والدراسات المتوفرة إمكانية التعبير عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل عمليات الابتكار من خلال عدة مؤشرات أهمها تطور عدد طلبات براءات الاختراع التي تعود ملكيتها لها.

يشير (R. Stinger ) انطلاقا من دراسة مؤسسة البحوث (Cogentics, Inc) حول 9 ملايين مؤسسة صغيرة وجديدة، فبعد تعقب سجلات مبيعاتها وعمالها وجد أن هذه المؤسسات ساهمت في % 55 من الإبداعات في 362 صناعة مختلفة و % 90 من الإبداعات الجذرية، كما تشير دراسة أخرى بأن أكثر من نصف الابتكارات في القرن العشرين هو نتاج مخترعين مستقلين ومؤسسات صغيرة الحجم.[3]

---

[1]Nabil khouri,:(2010), **déterminants de l'innovation dans les pme agroalimentaires**, Les Cahiers du CREAD,n°94, Alger ,p152.

[2] **OCDE** : **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **E**conomique.

[3]عبد الرزاق ين خليل، نور الدين هناء، (17و18 أفريل 2006): **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص611.

**المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، فما يشهده العالم من متغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرار.[1]

**1 –عالمية التجارة**

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، التي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك، وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع دائرة المنافسة.

**2 –ثورة المعلومات والتكنولوجيا**

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.[2]

---

[1] نعيمة برودي، (17و18 أفريل 2006): **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 117.

[2] مشري محمد الناصر، (2008): **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص41-42.

**3 –عالمية الاتصال**

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الأنترنت.

**4 –الخصخصة**

والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

**5 –القدرة التنافسية للمؤسسات**

إذ أن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتعا بالامتيازات هي تلك القادرة على تحقيق الريادة التكنولوجية في مجالها، وبالتالي القادرة على التفاوض من أجل الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتها ومن جهة أخرى تجبر المنافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة خفض أرباحها وأجورها ومعايير عمالتها لكي تظل في نطاق المنافسة.

ولقد بدأت الممارسات التصنيعية الجيدة الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة تكتسب أهمية مما يستلزم وجود قوة عاملة متعددة المهارات ولديها محفزات عالية على طول سلسلة القيمة، ويعني ذلك زيادة الحواجز المفروضة على دخول الأسواق بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العال، وتزداد هذه الحواجز بالتأكيد في حالة الدول النامية والأقل تقدما، كما تعني أيضا تحسين فرص مجموعة مختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحديث التكنولوجي.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل بعد إلى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فقد تعددت المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تبعا لواقع وخلفية الجهة التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف، كل هذا يعكس التواجد الكثيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدولة، مما جعلها تتصف بسمات تميزها على غيرها من المؤسسات الكبيرة، وهذا ما أدى إلى تصنيفها من قبل الكثير من الكتاب الاقتصاديين في مكان قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للأهمية التي تلعبها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن بالرجوع إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها تعاني من مشاكل مختلفة ومتداخلة ومعوقات تحد من إمكانية النجاح المستمر للمؤسسات وقدرتها على اكتساب وتحسين تنافسيتها، وهو ما يؤثر على صمودها في سوق تنافسي بين المؤسسات الوطنية أو بعد الانفتاح الاقتصادي مع المؤسسات الأجنبية، وهنا تبرز الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلال في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

# الفصل الثاني:

# التنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية

**تمهيد:**

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقه معظم دول العالم، كونه يعد مسألة اقتصادية الطابع تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية في البلد، خاصة تلك التي تعتمد على المورد الواحد في تمويل اقتصادها، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات والتغيرات التي تحدث سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. فسياسة التنويع الاقتصادي تقوم على وضع ميكانيزمات وآليات تعمل على دعم بعض القطاعات الأساسية التي تتبناها كل دولة، وذلك حسب ما تراها من أجل أن تدر عليها موارد مالية تمكنها من الحصول على الدعم المالي وتنوع مصادر تمويل الاقتصاد، كما يتم تقييم هذا التنويع من خلال الاستناد على مؤشرات تساعد على قياسه وتحديد درجته وفقا للأداء الاقتصادي، وحسب درجة التركز الاقتصادي، وما مدى نجاحه أو فشله في إنعاش الاقتصاد.

فالتنويع الاقتصادي أضحى يعد خيار ضروري لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد وحيد، وإنما موزعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام. وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعد من أهم القطاعات المعول عليها في تحقيق تنويع اقتصادي فعال، وذلك لما لها من مساهمات كبيرة في تحقيق موارد مالية معتبرة والقضاء على بعض المشاكل الاقتصادية والمساهمة في خلق مناصب العمل الدائمة والمؤقتة.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي وما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق ذلك، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

**المبحث الأول: مدخل نظري للتنويع الاقتصادي**

**المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي**

**المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمسار لتحقيق التنويع الاقتصادي.**

## المبحث الأول: مدخل نظري للتنويع الاقتصادي

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير الذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل، الأمر الذي جعل معظم الدول توليه اهتماما كبيرا في إطار مخططاتها التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية حتى تضمن استمرار نموها وتطورها.

### المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، خصائصه وأهدافه

يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل، لتنويع مصادر دخلها وبالتالي تنويع اقتصادها، لما له من خصائص وأهمية معتبرة في تحقيق النمو والاستقرار المنشود.

#### 1- تعريف التنويع الاقتصادي

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وهذا ما أدى إلى تعدد واختلاف تعاريف التنويع الاقتصادي.

فحسب الاقتصادي **Jean Claude Berthéleny** "نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة." [1]

حيث يعرف التنويع الاقتصادي بشكل عام بأنه:" تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[2]

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:"عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات واتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول."[3]

---

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص112.

[2] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): **التنويع الاقتصادي..مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق، ص 57.

[3] .BATURE, Bitrus Nakah."(2003): **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy**, Some Case Studies, p06.

من خلال التعاريف السابقة نصل إلى أن التنويع الاقتصادي هو: إقامة ركائز لاقتصاد حقيقي مكون من عدة مصادر للدخل، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات وتنويعها، وهذا لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد في حالة اعتماده على قطاع واحد (مورد وحيد).

## 2- خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[1]

**- التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أساسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

**- التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الذي يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛

**- التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية:** إن تحقيق التنمية يتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة كتراكيب الإنتاج، نسب مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات، بالإضافة إلى الانتقال من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد عاملا أساسيا في دفع التنمية إلى الأمام، دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل،

[1] بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 19-20.

وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي. [1]

**– التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة:** إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي. كما يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال على حد سواء. [2]

## 3– أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي، وبالتالي التنويع هو من الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر الذي يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصادياتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فالمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص... الخ، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي بقطر،

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، (7و8 أفريل 2008): **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس– سطيف–، ص ص 5–6.

[2] بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوع هو بطبيعته أكثر استقرار، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل، وإتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي ". [1]

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض أدبيات "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة.

وقد تم التركيز على معضلة لعنة الموارد وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعمد على صادرات المعادن والنفط. وفي هذا الصدد كان ظهور أدب لعنة الموارد كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة إلى ثلاث مظاهر:

**-مشكلة التذبذب:** أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير.

**-المرض الهولندي:** يعتبر كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى.

**- الآثار المؤسسية:** تم التوصل لنتائج سلبية انطلاقا من الإحصائيات المتعقلة بالبلدان النامية المصدرة للنفط أو التي تتجه في اقتصادها للاعتماد المفرط على المنتج الواحد واتخاذه كمورد جبائي مع تهميش النظم الضريبية ومؤسسات الدولة مع وجود مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل مع وجود رابط ضعيف بين الصناعة الإستخراجية والاقتصاد المحلي بالإضافة للإشارة للتوزيع غير المنتظم وغير المنصف لنتائج التنمية مما سبب صراعات اجتماعية.[2]

[1] موسى باهي، كمال روابنية، (2016): **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص137.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137-138.

**المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي وأهميته**

سيتم التعرف في هذا المطلب على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومدى أهميته خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

**1-النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي:**[1]

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد آدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد" أ" ينتج سوى المنتج x ، والبلد" ب "مثلا لا ينتج سوى المنتجاتy ، ولكن على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني. أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها" التدمير الخلاق"، كما أظهر باسينتي (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول:" إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار ."كما حدد جان جاكوبس (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي (خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية ) من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولا كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، وثانيا كيف يتم دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع

[1] Dominik Hartmann , Andreas Pyka, (2013), **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, p- 04,-05.

في التنمية. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتما جزء لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.

وفي الأخير عرفت السنوات الأخيرة تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع الاقتصادي في التنمية والنمو، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

## 2-أهمية التنويع الاقتصادي

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى. فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.[1] وتتجسد أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي: [2]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية؛
- التخفيض من حدة البطالة، من خلال زيادة فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

[1] United Nations, (2011): **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, Office of the Special Adviser on Africa, p 14.

[2] خالد الخطيب، بصري ريمة، (14و15 أكتوبر2017): **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، ص 11.

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛
- البحث عن الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي؛
- التوجه نحو ترسيخ البعد الحضاري للمجتمع من إنجاح التنويع الاقتصادي.

وتظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعي؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

**المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي، أسباب اللجوء إليه وشروطه**

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب محددات التنويع الاقتصادي، أسباب اللجوء إليه وشروطه.

**1- محددات التنويع الاقتصادي**

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي، نجد:[1]

- **التدخل الحكومي**: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية

[1] بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 25-26.

الاستثمارية.[1] ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.

– **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بتطوير المقاولاتية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين:

-يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل؛

-مشاركة القطاع الخاص في عملية التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

– **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل التي تقود إلى التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.

– **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية .

[1] عبد العزيز عبدوس، (2016): **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 110.

## 2- أسباب اللجوء إلى التنويع الاقتصادي

تنوعت وتعددت أسباب لجوء الدول إلى التنويع الاقتصادي ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- خشية نضوب الثروة وانخفاض العوائد الناتجة عن استغلال المورد الناضب، لذلك كان لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة وإيجاد تدفقات أخرى جديدة للدخل لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛
- التغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية (الأسواق النفطية خاصة) على المدى المتوسط: تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة والعراق، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط؛
- نمو استهلاك النفط محليا في العديد من الدول المنتجة له: يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي5 % سنويا في الدول الخليجية، يرجع هذا إلى كل من التطور الديموغرافي وإلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تشهد تزايد في نسبة البطالة، فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد القطاعات الإستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كثيرة.[1]
- يعيق تقلب مستويات الدخل الوطني الناجم عن اضطراب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل، سوق العمل ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة؛
- يؤدي عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، الإنفاق العام ومن ثم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه.
- السعي لخلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة.[2]

## 3-شروط التنويع الاقتصادي

هناك اتجاهين لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، الأول: جانب الطلب المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

---

[1] هواري أحلام، (14-15 أكتوبر 2017): **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 7.

[2] نوي حياة، بشكر إلهام، (14-15 أكتوبر 2017): **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، ص5.

**3-1 إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي(سياسات جانب الطلب)**: لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لابد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاثة المستخدمة لإدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات مختلف الدول الريعية بالدولار الأمريكي من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجري استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما كأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر.

بهذه الطريقة يصبح هناك إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. ويتم استخدام شق واحد فقط من هذه السياسة وهو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية، وفي هذه الحالة يصبح هناك إطار إدارة اقتصاد كلي بشق سياسة الإنفاق الحكومي فقط. في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، يتفاعل مع كل دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كل سياسة، بناء على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع. وقد كان هذا الإطار البسيط، الأحادي السياسة( السياسة المالية)، والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، ملائما لبدايات مراحل التنمية عندما كانت الاقتصاديات بسيطة وغير متطورة، وكان ثمة توافق في الدورات الاقتصادية مع دولة الولايات المتحدة، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي مستقرة، لكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي. لذا ينبغي أن يتركز الهدف العام والأساسي في تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث( المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي( لجذب الاستثمارات ورفع الكفاءة الإنتاجية )من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى. ويجب تحرير السياسة النقدية وتوجيهها نحو خدمة أهداف الاقتصاد الوطني الكلية، ورفع القيود على سعر الصرف. إن هذا الإصلاح هو الأسرع والأسهل مقارنة بسائر أنواع الإصلاحات الأخرى المطلوبة لتنويع الاقتصاديات.

**3-2 تنويع القاعدة الإنتاجية:** بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لابد من إصلاحات في جانب العرض أيضا، ولابد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا من القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل، وهياكل الإنتاج تتطلب تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحد من ترك الأسواق، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

## المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول، من خلال تبني إستراتيجية دعم بعض القطاعات الرئيسية التي تمكنها من تحصين الاقتصاد وإعطائه مرونة تامة للتكيف مع تغير الظروف، والوقوف على قياس هذا التنويع من خلال بعض المؤشرات، مما تسمح لهذه الدول من تقييم مدى النجاح أو الفشل في ما إذا كان هناك تنويع اقتصادي محقق أم لا.

### المطلب الأول: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو والتنمية

يتغير الهيكل الإنتاجي لأي دولة تبعاً لتغير النمو، وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل عدم النمو السريع يكون هذا التنوع منخفضاً وبطيئاً، ومن هنا يأتي القول: بأن تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وفي الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، لابد من إحداث تغير كبير في هيكلها الإنتاجي، لذا يعد التنويع الإنتاجي عنصرا أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية.[1]

عرف موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية اهتماماً منذ فترة طويلة، وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين خاصة في الو..م أ وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت. فقد ركزت اقتصاديات التنمية تقليدياً على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولاً كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين رودان (1943)، نيركس (1953)، هرشمان (1958)، وثانياً كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي.[2]

حاولت مجموعة من الدراسات إظهار طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصادات مختلفة، وكان هناك اتجاهان لتفسير هذه العلاقة، تمثل الاتجاه الأول في نظرية المزايا النسبيةً لريكاردو، والتي تؤكد أن التخصص – انخفاض التنويع الاقتصادي – لزيادة النمو الاقتصادي، عاملاً محفزا بحجة أن المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، تعطي إيجابيات قوية للتخصص، وعلى النقيض من حجة الاقتصادي دافيد ريكاردو، يرى الاتجاه الثاني أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي،

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، (2014): **تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 27.

[2] Hartmann Dominik, Pyka Andreas, **op cit**, , P 05.

فالتخصص قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات –منها اقتصادات الدول النامية –كون هذه الاقتصادات تعتمد على المواد الأولية الاستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.[1]

**المطلب الثاني: مؤشرات وطرق تقييم التنويع الاقتصادي**

للتنويع الاقتصادي مؤشرات سنذكر أهمها، كما يمكن قياسه لتحديد درجته.

**1- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي**

هناك عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها:[2]

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** حيث أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، مع العلم أن التغيرات قصيرة الأجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة، إذ يمكن أن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- **تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي:** هذا المقياس يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- **تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي:** وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1] ممدوح عوض الخطيب، (2011): **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد2، جامعة الكويت، الكويت، ص2.

[2] Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah, (2017), **Economic diversification in Algeria**, Global Journal of Economic and Business,No 2, Science Reflection (SR), p 77.

## 2- طرق قياس التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات مقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

### 2-1مقياس هرفندل –هيرشمان (Herfindal–Hirshman):[1]

يعد معامل هرفندل–هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، يعتمد على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة وتراكم رأس المال.

ويعبر عن هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

**H.H**: مؤشر هرفندل –هيرشمان

**Xi**: قيمة المتغير في النشاط i.

**X**: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

**N**: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

تتراوح قيمة معامل **H.H** بين الصفر والواحد($0 \leq H \leq 1$)

- إذا كان $H=0$ فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- أما إذا كان $H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل H.H من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

**2-2 مقياس فلاديمير كوسوف**: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[2]

---

[1] نوي نبيلة، (دون سنة)، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية –حالة الجزائر–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 4.

[2] بوعبدلي ياسين، (2017)، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–الطاقات المتجددة بديلا–** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 22.

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

**Cos**: مؤشر فلاديمير كوسوف، كلما أصبحت قيمة (Cos =0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

**αi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

**βi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

**2-3معامل التركز( معامل جيني):** [1]

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز وأبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز.

على وجه الخصوص فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى. ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

**الشكل رقم (02-01): معامل جيني**

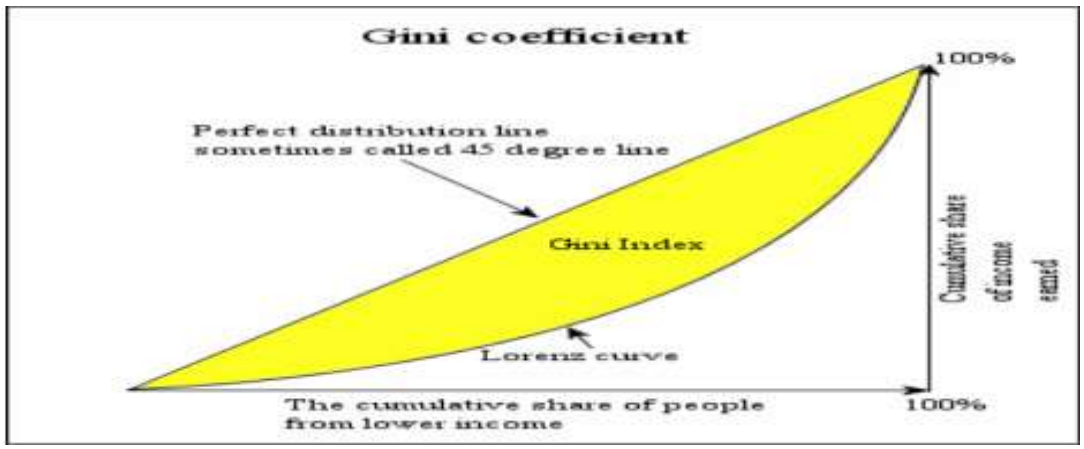


**المصدر**: قويدري محمد،( 14و15 أكتوبر2017): إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة أندونيسيا"، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار-عنابة، ص ص 5-6.

[1] قويدري محمد، (14 و15 أكتوبر2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جامعة باجي مختار-عنابة-، ص ص 5-6.

ويأخذ الصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{K=1}^{n}(X_K-X_{k-1})(Y_K+Y_{K+1})$$

حيث أن:

$X_K$ : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي.

$Y_K$: يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).

N: عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0,5 و-0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و-0,5، وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...الخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيارا لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.[1]

[1] بن يوب فاطمة، (14و15 أكتوبر 2017): **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار-عنابة-، ص 7.

**المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه**

**1- آليات التنويع الاقتصادي**

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناء على التوجهات الإيديولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم تلك الآليات نجد:

**1-1تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي**

تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الإستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية، وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى ب" الدولة المحفزة "في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية واعية تهدف إلى تحقيق تحول تنوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد. إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج في إدارة المؤسسات والدولة، ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...الخ .أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة.

إن العمل على تثبيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه.[1]

**1-2 تفعيل دور القطاعات الاقتصادية**

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد المورد.

ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها في تنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة يجد:

**أ-تنمية القطاع الصناعي**: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة(عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، على المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات

[1]أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 151.

الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقا، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة بالتحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال وقوة العمل الصناعية، وتنبع أهمية هذه الأنشطة أيضا من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكا للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجا للمدخلات الوسيطة والاستثمارية المستخدمة في النشاط الزراعي، كما تعتبر الأنشطة الصناعية محلا لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصدرا مهما لتوليد الدخل ومن ثم خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصنعة محليا، لذا فإن خلق نمو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية خاصة في الدول النامية.

**ب–تنمية القطاع الزراعي**: بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل أغلب هذه الدول تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الزراعي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير ما يلي:[1]

–تراجع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع، حيث تم إعطاء الأولوية لمجال الاستثمار في القطاعات الصناعية على حساب القطاع الزراعي؛

–الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الزراعية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الزراعي وعدم استقراره؛

–التخلف التكنولوجي وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها أدى إلى إتباع سياسات زراعية خاطئة وبدائية؛

–اعتماد القطاع الزراعي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره(ظروف مالية، مادية، تقنية...إلخ ) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية( نتقص الأمطار مثلا )يؤثر سلبا على الإنتاج؛

–يتميز القطاع الفلاحي في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية وبوجود اختلال في هذه الأراضي.

[1]مصطفى بن ساحة، (2016): **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر( دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، ص ص 68–69.

**ج- تنمية قطاع السياحة:** أصبحت السياحة وما تستند إليه من إرث تاريخي وحضاري في عالم اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي، وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي إلى أن السياحة ستكون أحد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين، وأن هناك ثلاث صناعات سوق تقود اقتصاديات الخدمات في هذا القرن وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسفر.

إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى أن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية.

إضافة إلى أن الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي، فللسياحة أدوار تنموية تنويعية ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى.[1]

## 1-3 تفعيل دور القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة. إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي:[2]

-ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام؛

-الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام؛

-قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

-الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة؛

-التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): **التنويع الاقتصادي.مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، جامعة الكوفة، ص ص71- 72.

[2] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (20و21 نوفمبر 2011): **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، ص 04.

وتتمثل آليات تفعيل القطاع الخاص فيما يلي:[1]

* **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:** من أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط يجد:

-وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص؛

-توفير وتطوير البنى التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات؛

-تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء؛

-تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.

***توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات لتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.

* **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

### 1-4 جذب الاستثمار الأجنبي

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل العقبات والإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية.

وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انتساب الاستثمارات الأجنبية إليها، وذلك بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[2]

-يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ومصدر من مصادر التمويل؛

-مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات؛

---

[1] أوكيل حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 159-160.

[2] بعداش عبد الكريم، (2008): **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 57.

-الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية والموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجيا.

## 2- عوامل نجاح التنويع الاقتصادي:

تختلف العوامل التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك العوامل ما يلي:[1]

**- إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك يتضح الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية؛

**- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

حيث اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات.

**- الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي.

[1] توفيق بن الشيخ، (2017): **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07 ، جامعة قالمة، الجزائر، ص ص 590-591.

– **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول المتوسطة حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها.[1]

**–التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

## المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمسار لتحقيق التنويع الاقتصادي

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في كثير من الدول لما يدره من إيرادات مالية ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والقضاء على كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذا النوع من المؤسسات بديلا استراتيجيا يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، وعلى رأسها النفط.

### المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق سياسات تنويع الاقتصاد

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من حدة البطالة بشكل رئيسي باعتبار أن البطالة أصبحت متفشية بشكل كبير وسط الشباب وهذا ما جعلها تحتل مكانة كبيرة وهامة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال مساهمتها في التقليل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتوفير مناصب شغل وفتح مشاريع هامة بالنسبة للشباب المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين وغيرها، لذلك فهي تعمل على خلق الثروة وتشجيع فرص الاستثمار وتنمية روح المخاطرة وخاصة بالنسبة لمالكي رؤوس الأموال من خلال المساهمة في أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وسنتناول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي من خلال العناصر الآتية:

#### 1–أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة[2]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية المحرك الأساسي في الاقتصاد من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في التخفيف من حدة البطالة، لذلك يجب العمل على تدعيم هذا النوع من المؤسسات والعمل

[1] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (25و26 أفريل 2017): **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي – 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 04-05.

[2] إلياس غقال، (2016-2017): **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص ص 70-71.

على ترقيته من أجل خلق مناصب شغل وتوفير يد عاملة كما أن هناك مجموعة من الخصائص السالفة الذكر التي تساعد المؤسسات المصغرة على امتصاص البطالة، ومن بين هذه الخصائص اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية وهذا لملائمتها سواء للبيئة الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه الدول مما يؤدي إلى خفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرصة عمل. كما لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مهارات ومؤهلات دراسية عالية كتلك التي يتم اعتمادها في المؤسسات الكبيرة.

**2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الادخار[1]**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات حجم صغير، أي هي ليست بحاجة لرؤوس أموال ضخمة كتلك التي تستخدما المؤسسات الكبيرة، فهي تتطلب أموال قليلة من خلال الادخارات الخاصة بالأفراد بغرض استثمارها وامتصاص جميع الأموال الكامنة لدى صغار المستثمرين.

**3-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا**

إن ما يميز أي قطر في العالم سواء في البلدان المتقدمة أو النامية هو وجود مدن تحظى بعدد كبير من المؤسسات وتنوع منتجاتها، على غرار الأرياف التي قد تكون فيها هذه المؤسسات منعدمة، لهذا فإن بعض المستثمرين يقومون بإنشاء هذا النوع من المؤسسات من أجل تغطية طلبات واحتياجات المستهلكين في الأرياف بالتزامن مع وجودها ووجود مؤسسات كبرى على مستوى المدن وبالتالي تحقيق نوع من التنمية المتوازية بين الأرياف والمدن.

**4-تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى**

تعتمد المؤسسات والكيانات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة، وهذا لاعتماد هذه الأخيرة على عمليات البحث والتطوير مما جعلها مصدرا رئيسيا في توفير السلع والخدمات للمؤسسات والشركات العملاقة سواء محليا أو أجنبيا، حيث توفر هذه المؤسسات خاصة المتخصصة منها في توفير بعض السلع وتزويد الكيانات العملاقة بالقطع والمكونات التي تدخل في الناتج النهائي، لهذا تعتبر هذه المؤسسات مكملة للكيانات الكبرى ولا تستطيع التخلي عنها لأن غيابها يؤثر بالسلب على المكاسب والنتائج التي تحققها، لذبك تسعى دائما إلى جذبها إلى جانبها.

[1] يحي عبد القادر، (2012/2011): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر ،ص 67.

### 5-تنمية الصادرات[1]

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في عمليات التصدير من خلال زيادة منتجاتها في الأسواق وتنوعها وتميزها بعدة خصائص، ما جعل هذه المؤسسات تحتل مكانة كبيرة وفعالة في اقتصاديات البلدان من أجل تنمية صادراتها ومن بين الخصائص التي تتميز بها هذه السلع:

- تعتمد معظم منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل اليدوي، مثل: المنتجات التقليدية كصناعة الزرابي والفخار والحلي وغيرها والتي تلقى قبول ورواج كبير سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية؛

-تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحول من نشاط لآخر ومن سوق لآخر بسبب انخفاض حجم إنتاجها على المدى القصير وهذا ما يكسبها خاصية المرونة.

### 6- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار

تتفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة من حيث الابتكارات التي تحققها، وذلك باعتبارها مصدر للإبداع والابتكار من جميع النواحي، فهي تعمل على طرح هذه الابتكارات في الأسواق خلال مدة زمنية قصيرة تقدر ب 2.2 سنة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن معظم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم أشخاص ومستثمرون مبتكرون، مبدعون وناجحون فهم حاملو ن للأفكار الجديدة التي تعتبر مفتاح النجاح، كما أن هذا النوع من المستثمرين يعملون على المخاطرة وعدم التأكد من الأرباح التي يمكن أن تتحقق مستقبلا، فبالتالي تعمل هذه المؤسسات على خلق روح المبادرة الفردية والجماعية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة لم تكن متواجدة في السوق من قبل.

### 7-تكوين الإطارات المحلية[2]

إضافة إلى الأدوار السابقة نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتدريب وتكوين الأفراد على المهارات الإنتاجية، الإدارية، التسويقية والمالية في ظل نقص وضعف مراكز التكوين والتدريب، حيث تكون هذه التدريبات داخل أو خارج المؤسسة عن طريق تربصات ميدانية خارج المؤسسة تتعلق بالعمل نفسه لكسب المهارات التي يتطلبها هذا العمل .كما أن هذا النوع من المؤسسات يساهم في تدريب وتكوين الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تأهيلهم مستقبلا للعمل في مهام مختلفة وخلال فترات زمنية قصيرة مما يؤدي إلى زيادة معارفهم واتساع مداركهم وخبراتهم في القيادة والتسيير الأمثل من أجل اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

---

[1] سعيدي نصيرة، محمد ميلود قاسيمي، (2018): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 63.

[2] سعيدي نصيرة، محمد ميلود قاسيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

**المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويعه**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويعه من خلال عدة قنوات رئيسية منها:

– **المساهمة في تنويع مصادر الدخل:** من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛

– **المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين:** في ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظرا لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفة العمل.

– **تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة:** إن المؤسسات الصغيرة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– **إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية:** من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظرا لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيّات الإنتاج، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، ودعم القيمة المضافة، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات، إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديدٍ من الدول النامية.

**المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي**

قد أظهرت التطبيقات العملية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في العديد من البلدان إلى وجود مثل هذا النوع من المؤسسات بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد بالرغم من أهمية المؤسسات الكبيرة ودورها الاقتصادي الاجتماعي، ذلك لأن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تُعتبَر أحد أهم روافد العملية التنموية، ويأتي دورها في تنويع الاقتصاد من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي[1]:

[1]عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، (2012): **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 215-219.

– إنَ هذه المؤسسات تُعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية، فضلاً عن أنها تُعد البذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة؛

– تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسية نظراً لحرية الدخول والخروج من والى النشاط الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط ؛

– تضمن هذه المؤسسات أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة جنباً إلى جنب مع تحقيق المشاركة، بهذا تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة محركاً للنمو؛

– إنها تدعم الإستراتيجية الصناعية الموضوعة من قبل خطط التنمية، فضلاً عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد؛

– تُعتبر وسيلة دعم للإنتاج الزراعي؛

–تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة، وبذلك فهي تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الإستيرادات من المواد الأولية؛

–المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

–يمكنها تجاوز أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء المؤسسات الكبيرة، ومن أهمها: انخفاض حجم التراكم الرأسمالي، نقص الخبرات الفنية المتخصصة، وندرة الموارد المالية اللازمة لإقامة مؤسسات كبيرة على وفق أسس اقتصاديه وفنية متقدمة؛

–تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل؛

– تتناسب ومتطلبات السوق المحلية، خصوصاً إذا ما كان السوق يمتاز بصغر حجمه؛

–تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية؛

–تساعد هذه المؤسسات في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادةً ما تتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً؛

–تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمُنتَج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة، لذا فإنَّ لها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي؛

–قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسات الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها حين تأسيسها، لذا فإنَّ الآثار الصحية والإيجابية لها سريعة الظهور؛

–إنَّ هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإنَّ مساندة هذه المؤسسات تُعد تدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية؛

– تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطه اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطه اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية؛

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمالكيها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة عن طريق إستقطاعات الضرائب المختلفة؛

–تتميز هذه المؤسسات بكفاءة أدائها في ألأسواق مستمرة التقلب، وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.

– تؤدي وبصورة غير مباشرة إلى معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعاً بدلاً من إستيرادها أو بتصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج؛

–ثبت أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هي إحدى الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك لمؤسسة أو كمدير أو كمنتج في ذات الوقت، ومن ثم إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي العمود الفقري لجميع ألأعمال الخدمية الإنتاجية في المجتمع، فمن خلالها يستطيع المواطن الحصول على المتطلبات والاحتياجات اليومية المستمرة، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كماً ونوعاً سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع بشكل أجود وأسرع. فضلاً عن ذلك فإنّ تشجيع هذه المؤسسات سيؤدي إلى خلق فرص أفضل للإبداع والابتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل والإبداع، وعليه يُعتبر العمل في هذه المؤسسات في كثيرٍ من الأحيان أفضل من العمل في دوائر الدولة التي تكون فرص الإبداع فيها أقل، فضلاً عن حجم البطالة المقنعة التي تعاني منها أروقة الدولة.

**خلاصة الفصل:**

مما سبق يتبين لنا أن التنويع الاقتصادي هدف استراتيجي يمكن كل دولة من الخروج من حالة الانحسار لمصدر دخل محدود، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، توفر الاستقرار الداخلي للاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية، خصوصا في ظل الأزمات والإختلالات التي يشهدها العالم اليوم. وكذلك يمكن لأي دولة من أن تقوم بتحديد مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي الذي وصلت إليه، سواء داخل اقتصادها أو مقارنة مع باقي الدول، وذلك من خلال تطبيق بعض المؤشرات الاقتصادية في تحديد ذلك، وهذه المؤشرات تطبق أيضا على مختلف القطاعات التي تعتمد عليها كل دولة في تنويع اقتصادها.

فالتنويع الاقتصادي لم يعد مقتصرا فقط على القطاعات المعروفة قديما، كقطاع الزراعة أو الصناعة، فقد تمكنت بعض القطاعات من الولوج في دائرة التنويع الاقتصادي كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبحت بإمكانها أن تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، تشغيل الأيدي العاملة المباشرة وغير المباشرة وغيرها.

# الفصل الثالث:

# عرض تجارب دولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

**تمهيد:**

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت العديد من الدول إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الْاقتصادي، نظرا لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات. لذلك فقد أولت العديد من الدول اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج وسياسات خاصة بها وهيئات تشرف عليها، وهذا للاستفادة من نتائجها وانعكاساتها على التنمية، كما أن الأمر الملاحظ أن هذا الاهتمام كان لا يقتصر فقط بالدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو للنهوض بالتنمية بل تفوقت عليها الدول الصناعية الكبرى وحققت نتائج معتبرة.

والجزائر كغيرها من الدول سعت بطريقة أو بأخرى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من انعكاس على الدخل والقيمة المضافة وامتصاص للبطالة، خاصة بعد الوضع التي آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مغيبا لفترة طويلة. وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية، حيث قامت بعدة مبادرات هدفت من خلالها إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين المتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية، مستفيدة بذلك من تجارب الدول الناجحة في ترقية هذا القطاع.

وبناء على ما تمت الإشارة إليه تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في ما يلي:

**المبحث الأول: تجربة اليابان في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي**

**المبحث الثاني: التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد**

**المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني**

## المبحث الأول: تجربة اليابان في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر اليابان أبرز دول آسيا التي تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز التجربة اليابانية بسمة خاصة حيث أنها تعتبر من التجارب المثيرة للاهتمام في رعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تولي اهتماما بالغا لهذا النوع من المؤسسات نظرا لما يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة من إسهامات في النمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

كما يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع خطط العمل، وكان هذا أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه نمو وقوة الاقتصاد الياباني.

### المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

تعتبر اليابان من الدول التي تسعى لتنمية وتنويع اقتصادها مع العلم أن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة.

#### 1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1993 الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وقد تم تعديله في 03 ديسمبر 1999 بحيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول (03-01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان**

| القطاع | عدد العاملين | رأس المال (مليون ين) |
|---|---|---|
| **الصناعة التحويلية والصناعات الأخرى** | 300عامل أو أقل | 300أو أقل |
| **صناعة البيع الجملة** | 100عامل أو أقل | 100أو أفل |
| **صناعة البيع التجزئة** | 50عامل أو أقل | 50أو أقل |
| **الخدمات** | 100عامل أو أقل | 50أو أقل |

**Source :** Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 04.

#### 2-هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: من بينها نجد:[1]

[1]العابد برنيس شريفة، (2015): **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 124.

**–الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** بدأت الهيئة عملها في جويلية 1999 وكان الهدف من إنشاءها هو أن تقوم بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**–الغرفة التجارية اليابانية:** تقوم الغرفة بتعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والخدمات التي من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد الياباني على مواجهة التقلبات والتنسيق بين المؤسسات الكبرى من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى حتى تتكامل مع بعضها البعض لتوفير بيئة تساعد على تنشيط عمل هذه المؤسسات كما توفر الغرفة التجارية معلومات عن التجارة الدولية بالإضافة إلى شبكات التكنولوجيا.

**–منظمة التجارة الخارجية اليابانية** هي منظمة حكومية أنشأت سنة 1958 تعمل على تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بين اليابان وباقي دول العالم إذ تقدم للمستثمرين الأجانب معلومات وفيرة عن جميع جوانب ممارسة الأعمال التجارية في اليابان وتضم شبكة دولية بأكثر من 70 مكتبا في الخارج في أكثر من 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، وتعمل على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المؤسسات اليابانية. على غرار ذلك تقوم المنظمة بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية اليابانية وتعمل على تقديم العديد من التسهيلات والخدمات للمؤسسات صاحبة الأنشطة التصديرية سواء كانت مؤسسات كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

**المطلب الثاني: سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان**

اعتمدت اليابان خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو والتنويع الاقتصادي حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج نذكر بعض منها في ما يلي:

**1–وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن إجمال الإجراءات التشريعية التي اتخذتها اليابان لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

**الجدول(03-02): أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان**

| فترة عادة الإعمار (ما بعد الحرب) 1945 | فترة النمو الاقتصادي السريع 1955 | فترة نمو مستقرة 1970 | الفترة الانتقالية 1989 | الحاضر |
|---|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| | -منع تركيز السلطة الاقتصادية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | - هيكل مستويين: تصحيح التفاوت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة | - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة. |
| **المبادئ الأساسية** | أنشأت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948.<br>قانون مكافحة الاحتكار. | سن القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة1963 . | القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل1999<br>القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل 2013 |
| **السياسات النقدية** | -إنشاء بنك ShokoChukin 1936.<br>-المؤسسة الوطنية لتمويل الحياة 1949.<br>-قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأمين الإتمان1950<br>- قانون جمعية ضمان مخاطر الإئتمان 1953. | -إنشاء المؤسسة المالية اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1953.<br>-شركة استثمار الأعمال الصغيرة 1963.<br>التحسين الإداري MARUKEI<br>إدخال قروض للمؤسسات الصغيرة 1973. | -قانون مؤسسة التمويل اليابانية 2007 - قانون بنك Chukin Shoko المحدودة 2007.<br>-نظام تأمين الائتمان الموسعة 2007<br>-دعم تمويل التوسع في الخارج 2012<br>-القانون المعدل لنظام الإغاثة المتبادلة لمنع إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 . |
| **سياسات الترويج** | -تأسيس مراكز للاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948.<br>-نظام تسجيل استشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .1953.<br>-نظام العائد الأزرق 1949.<br>-تشجيع صناعات معينة (قانون بشأن التدابير المؤقتة لتعزيز صناعة الآلات ) 1956<br>قانون العقد من الباطن 1956. | -إنشاء مؤسسات تشجيع الأعمال الصغيرة1967 .<br>-قانون تحديث وترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة1963<br>-قروض لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة1966 .<br>-قانون تحويل أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة1976<br>-جامعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1980 .<br>-قانون المؤسسات الصغيرة لمشاريع الإغاثة المتبادلة1965 .<br>-قانون ضمان تلقي الأوامر من الحكومة والمؤسسات العامة الأخرى من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم1966 | -إنشاء المنظمة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار الإقليمي2004 .<br>-قانون تحسين التصنيع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة2006<br>-شهادة التحسين الإداري لمقدمي الدعم 2012<br>-قانون تعزيز نشاطات الأعمال من قبل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة الحجم والاستفادة من الموارد الإقليمية2007<br>- دعم الشركات الجديدةo 2005<br>- قانون تفعيل منطقة التسوق المحلية 2009<br>- قانون ترويج نشاط الأعمال الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2005<br>-قانون التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزراعة/ الغابات/ الصيد البحري 2008<br>-تنقيح قانون مشاريع الإغاثة المتبادلة للمشروعات الصغيرة2009<br>-القانون المتعلق بالتدابير الرامية لتنشيط الصناعة 2009. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | القانون المعدل لتنشيط الصناعة 2011 |
| **سياسات التنظيم** | -قانون غرفة التجارة والصناعة1953<br>-قانون التعاونيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | -قانون التجارة ورابطة الصناعة1960<br>-قانون ترويج رابطة (جمعية )مركز التسوق 1962<br>-قانون تنظيم رابطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1957. | |

**المصدر**: العابد برنيس شريفة، (2015): **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 124-125.

**2-الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويذكر أهمها:

**-البنوك:** تقوم بتمويل الجزء الأكبر من موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، فنسبة القروض البنكية الموجهة لهذا النوع من المؤسسات تفوق مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتأخذ البنوك التجارية التقليدية في اليابان العديد من الأشكال تتمثل مجملها في البنوك البلدية، البنوك الجهوية، البنوك المتخصصة في العمليات طويلة الأجل، البنوك التي تمول أموال التمركزات في شكل التروست.

**-المؤسسات التمويلية الحكومية:** تكون الدولة هي الممول الوحيد لهذه الهيئات والمساهم الأساسي في رأسمالها، إذ تمنح الهيئات التمويلية قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.

**-الهيئات التمويلية المتخصصة:** توجد على عدة أشكال مثل بنوك سوقو وبنوك شانكن بالإضافة إلى تعاونيات الإقراض بالإضافة لذلك توجد جهات أخرى تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشركات التأمين على الحياة، شركات التأمين العادية وبنوك نورنشانكن والجمعيات التعاونية الفلاحية.[1]

**3-برنامج الدعم الفني والإرشاد:** توجد في اليابان أنظمة خاصة بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات إرشادية، كالنظام الأخصائي الإرشادي للمؤسسات الصغيرة الذي أنشئ سنة 1974 ويتبعه خمسة أخصائيين في وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبعة عشر أخصائيا في المكاتب الإقليمية ويقوم هؤلاء الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية مثل دراسة الوضع القائم للمؤسسات والتغلب على العقبات التي تواجهها والرد على استفسارات أصحاب هذه المؤسسات وطلباتهم.[2]

[1] رابح خوني، رقية حساني ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 163-166.

[2] السعيد دراجي، ( 18و 19 أفريل2012): **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر، ص5.

**4- برنامج دعم التدريب:** أعدت الحكومة برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحسين مستويات الوعي الإداري لدى المديرين والمسؤولين يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يسمى Institute for Small Business Management and Technology، حيث يقدم المعهد برامج التدريب الفني خاصة المتعلقة بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال.

**5-البرنامج الموسع لتحسين الإدارة:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية وتدعيم علاقتها التشابكية مع المؤسسات الكبيرة.[1]

**6- برنامج الدعم التسويقي:** تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها السنوية بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تعمل العديد من الهيئات الحكومية على تشجيع هذه المؤسسات لغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية وإجراء مفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات الصغيرة للحصول على عقود حكومية.

**7-نظام الشركات التعاونية:** وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال التسويق للمنتجات، التوزيع، نقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى عديدة.

**8-الإعفاء من الضرائب:** اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

-الإعفاء من ضريبة العمل؛

-الإعفاء من ضريبة العقارات؛

-تخفيض ضريبة الدخل؛

-تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛

-وضع نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة؛

-وضع نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

**9-الحماية من الإفلاس:** تعتبر السياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهرياً تقوم بموجبه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

[1] جاسر عبد الرازق النسور، ( 17و 18 أفريل2006): **المنشآت الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2006 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، ص5.

اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى.

من خلال العرض السابق للتجربة اليابانية يتضح أنها من أغنى التجارب العالمية وان كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة حيث أن اليابان بنت نهضتها الصناعية بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة. [1]

**المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية ودورها في تنويع الاقتصاد وعوامل نجاحها**

لعبت الثقافة الخاصة بالشعب الياباني دورا كبيرا في ازدهار اليابان ونموه، ويأتي في مقدمة المكونات الأساسية للثقافة اليابانية الرغبة في الاستقلالية، والولاء المطلق، والمواطنة، والرغبة في تطوير القدرات والإمكانيات الذاتية، والإخلاص المفرط في العمل، والحرص على اكتساب الاحترام الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في التنمية، وجاء اهتمام الحكومات اليابانية المتعاقبة بالتصنيع انطلاقا من إدراكها التام لندرة الثروات الطبيعية، وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة، والساعية ذاتيا إلى التجديد والتطور والإبداع والابتكار، ومنذ وقت مبكر، حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام ورعاية الدولة، إدراكا من جانبها لأهمية إسهام هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيزا لدورها الاستراتيجي في خلق وتوفير فرص عمل متنامية للمنضمين الجدد لسوق العمل، ويكفي للتدليل على ما يحض به هذا القطاع من اهتمام، وما يحققه من إنجازات أن نشير إلى الحقائق التالية.

وتشير **آخر الإحصائيات** حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان المتوفرة حتى إلى غاية سنة 2019، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 99,7 % من مجموع المؤسسات التي تبلغ قيمتها 3,589,000 مليون خلال سنة 2016، [2]كما هو موضح في الشكل التالي.

[1]عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، (2005): **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 61.

[2] Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 04

**الشكل (03-01): عدد المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة اليابانية سنة 2016**

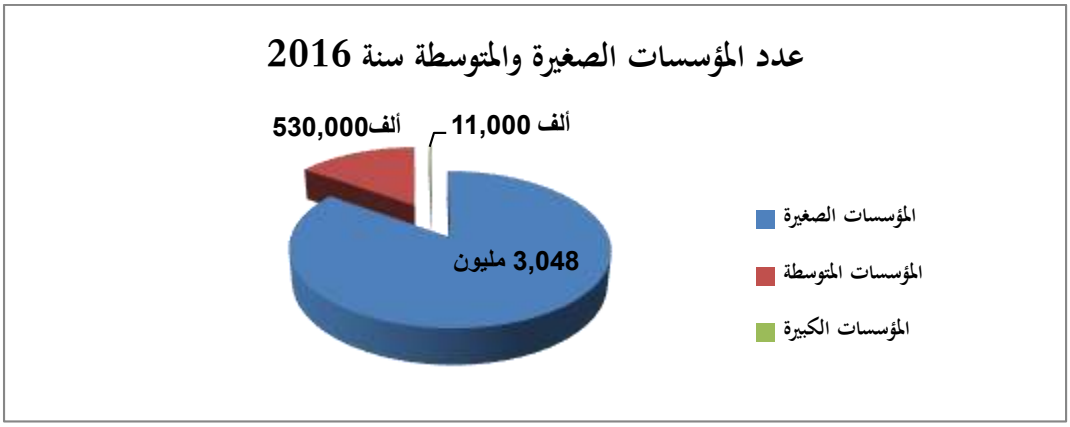


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

**Source :** Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 04.

من خلال الشكل يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة تحتل الصدارة بحوالي 3,048 مليون مؤسسة من إجمالي المؤسسات بنسبة 84,9 % فهي بذلك تمثل أغلبية المؤسسات في اليابان، وهذا يدل على سيطرة المؤسسات الصغيرة على باقي المؤسسات الأخرى بالرغم من حداثتها، وهذا ما يبين الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة ضمن النسيج المؤسساتي الياباني ما يمكنها من تحقيق معدلات نمو ايجابية والرفع من مستويات التشغيل. تليها المؤسسات المتوسطة بـ 530 ألف مؤسسة بنسبة 14,8 %، والمؤسسات الكبيرة التي تسجل أضعف نسبة 0,3 % مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب ما يقدر ب 68,8 % من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية كما يوضحه الشكل الموالي.

**الشكل(03-02): عدد العمال في المؤسسات اليابانية سنة 2016**

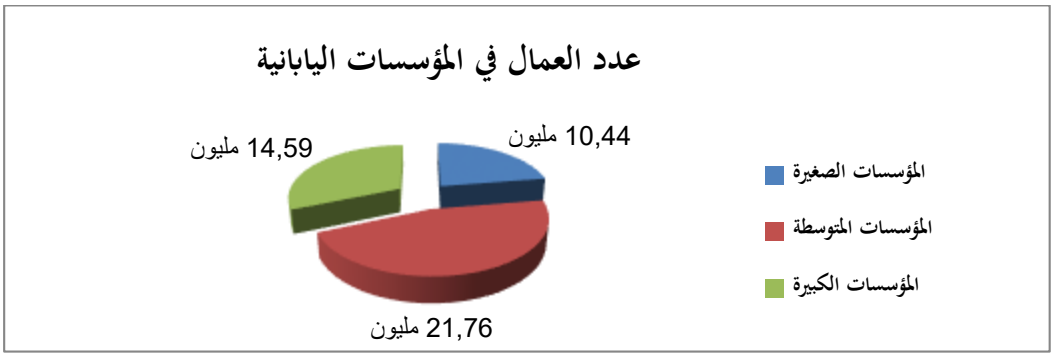


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

**Source :** Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 04.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد العمال في المؤسسات المتوسطة تحتل المرتبة الأولى بحوالي 21,76 مليون عامل من إجمالي العاملين الذي يقدر ب 46,79 مليون عامل أي بنسبة 46,5 % من اليد العاملة، فهي بذلك تمثل أغلبية العاملين في المؤسسات اليابانية، وهذا ما يبين الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات المتوسطة ضمن النسيج المؤسساتي الياباني، تليها المؤسسات الكبيرة والصغيرة بنسبة 31,2 % و22,3 % على التوالي.

**الشكل(03-03): تغير عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة في اليابان خلال سنتي 2012 و2016**

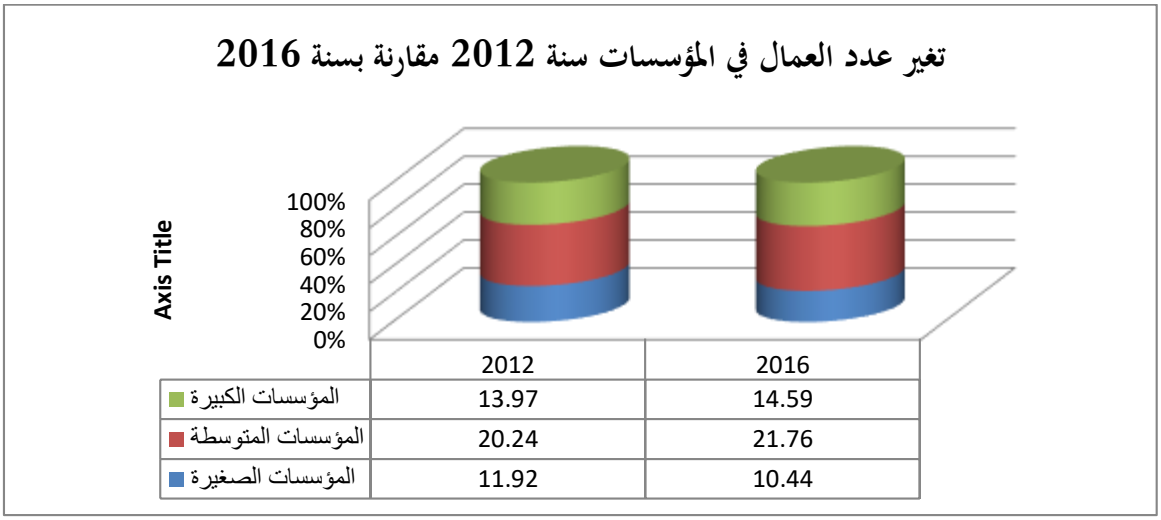


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

**Source :** Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 07.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد العمال في المؤسسات المتوسطة في تزايد مستمر بأكثر من 1,52 مليون عامل خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، أي بزيادة تقدر ب 7,5%، وهو ما يؤكد على أن المؤسسات المتوسطة تعد أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة، وبذلك أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال التشغيل والقضاء على البطالة. أما المؤسسات الصغيرة شهدت تناقص خلال نفس الفترة بنسبة 12,5 % وهو ما يوضح توجه العاملين نحو المؤسسات المتوسطة.

### 2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية في القيمة المضافة

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا بزيادة حوالي 53 % خلال سنة 2015 والشكل الموالي يبين ذلك.

**الشكل(03-04): مساهمة المؤسسات اليابانية في القيمة المضافة خلال سنتي 2011 و2015**

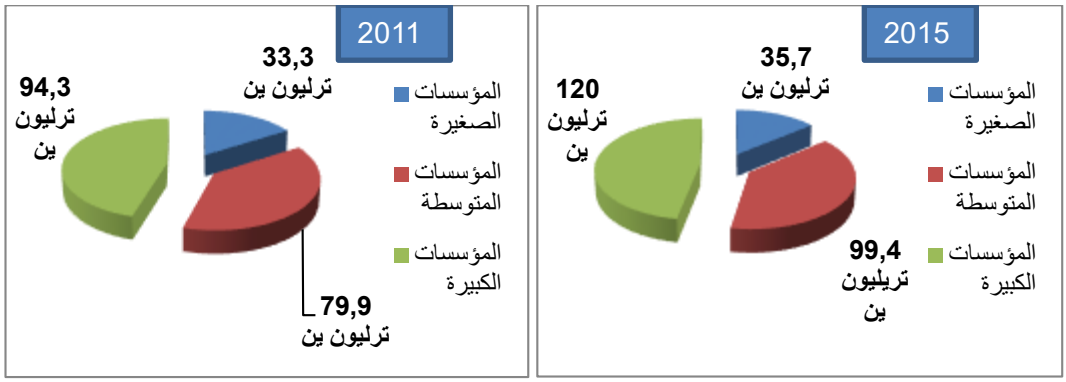


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

**Source :** Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 04.
Ministry of economy, trade and industry, (2016): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency, p 02.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في خلق القيمة المضافة وهي في تزايد مستمر، حيث ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة سنة 2015 بنسبة 38,9 % و14 % على التوالي. وهو ما يدل على أن القطاع الخاص يستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة بالقطاع العام.

ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير احتياجات الصناعة المعدنية بنسبة 72%، والهندسية بنسبة 76% ، وفي مجال صناعة الملابس تساهم بنسبة 79.6%، أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته 60% و 45% من مجموع موردي مستلزمات شركة ميتسوبيشي ونيسان على التوالي، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والمقدر بـ52%، كما أنها تساهم بفعالية في التصدير إذ توفر منتجات وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة 51.8%.[1]

### 3- عوامل نجاح التجربة اليابانية

تتمثل عوامل نجاح التجربة اليابانية في دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[2]

-إنشاء مكتب خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لتقديم المساعدات الحكومية المجانية لهذه المؤسسات، من خلال خبراء متخصصين في المجالات التقنية والإدارية والتنظيمية، وتهدف هذه المساعدات إلى حصر المشكلات والمعوقات،

[1] العابد برنيس شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 64.

وتقديم الحلول والتوصيات، والعمل على تنفيذها، كما يقوم المكتب بتنظيم الدورات والندوات لإطلاع أصحاب هذه المؤسسات على التطورات وأنماط التسيير والوسائل الإنتاجية الحديثة.

**-البرامج والمساعدات في مجال التمويل:** تضم هذه البرامج والمساعدات عددا من التسهيلات والمزايا نذكر منها:

*وضع نظام تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتراوح عدد عمالها بين 2-5 عمال، ويتضمن هذا النظام وضع حدود تمويلية بمبلغ 5.3 مليون ين، كما تصل مدة القرض إلى أربعة سنوات، ويتم بدون ضمانات؛

-وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، من خلال الإعفاءات الضريبية، إلى جانب إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة العمل والعقارات؛

-ضمان تغطية الدولة للخسائر المحتملة نتيجة عدم سداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقروض التي تحصل عليها من البنوك.

**-الدعم التقني والمهني:** ويتم هذا عن طريق إنشاء مراكز التدريب على أعلى مستوى تكنولوجي، وإلحاق بعضها بالجامعات والمعاهد العليا، لتدريب العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل منح القروض والمعونات لإجراء التدريب داخل المشروعات ذاتها.

**-الدعم التشريعي والتنظيمي:** تم اتخاذ تدابير وسياسات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث التي تحقق تقدما تكنولوجيا، فهذه السياسات تقترن بتحديث الآلات والمعدات، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا. إضافة إلى تقديم الخدمات الهادفة لتحسين معيشة عمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإسكان، والخدمات الاجتماعية.

**- الدعم التسويقي:** فالحكومة اليابانية وضعت قانون يلزم جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات للحصول على عقود حكومية تمكنها من تسويق منتجاتها.

## المبحث الثاني: التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد

تعتبر التجربة الماليزية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم التجارب في الدول السائرة في طريق النمو، حيث تمكنت في خلال ثلاثة عقود من التحول من بلد قائم على تصدير المواد الأولية الطبيعية البسيطة إلى واحد من أكبر مصدري السلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

حيث تمكنت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية فهي تعد تجربة تستحق التمعن فيها للكشف عن كيفية تحقيق ذلك.

### المطلب الأول: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

سوف نحاول في هذا المطلب إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا من أهم ما يميزه هو معرفة أهم الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا التي أثرت بشكل كبير من أجل تحقيق الأهداف المستهدفة.

#### 1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين اثنين وهما عدد العاملين أو حجم المبيعات السنوية، وبالتالي أي مؤسسة يتم تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا استوفت عدد محدد من العاملين أو حجم المبيعات السنوية كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول(03-03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا**

| حجم المؤسسة | الزراعة الأولية | التصنيع (بما في ذلك القائمة على الزراعة والصناعة المتصلة بالخدمات) | قطاع الخدمات( بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال) |
|---|---|---|---|
| **مصغرة** | **عدد العمال** أقل من5 عمال أو **حجم المبيعات** أقل من 200.000 رينجت ماليزي | **عدد العمال** أقل من5 عمال أو **حجم المبيعات** أقل من 250.000 رينجت ماليزي | **عدد العمال** أقل من5 عمال أو **حجم المبيعات** أقل من 200.000 رينجت ماليزي |
| **صغيرة** | **عدد العمال** ما بين 5 إلى أقل من 19 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين 200.000 رينجت ماليزي وأقل من 1 مليون رينجت ماليزي | **عدد العمال** ما بين 5 إلى أقل من 50 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين 250.000 رينجت ماليزي وأقل من 10مليون رينجت ماليزي | **عدد العمال** ما بين 5 إلى أقل من 19 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين 200.000 رينجت ماليزي وأقل من 1 مليون رينجت ماليزي |
| **متوسطة** | **عدد العمال** ما بين 20 إلى أقل من 50 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين1 مليون رينجت ماليزي إلى من 5 مليون رينجت ماليزي | **عدد العمال** ما بين 51 إلى 150 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين 10 مليون رينجت ماليزي إلى 25 مليون رينجت ماليزي | **عدد العمال** ما بين 20 إلى أقل من 50 عامل أو **حجم المبيعات** ما بين1 مليون رينجت ماليزي إلى من 5 مليون رينجت ماليزي |

**Source** : Yee-Whah Chin, Ee-Shiang Lim, (2018): **SME Policies and Performance in Malaysia**, Economics Working Paper, yusof ishak institute.

**2-هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:**

**- المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاءه في جوان 2004 برئاسة رئيس الوزراء مع ممثلين من وزراء ورؤساء الإدارات والوكالات المشاركة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجتمع المجلس مرتين في السنة لمناقشة إستراتيجيات وسياسات جديدة لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات وكذلك رصد وتقييم التقدم المحرز وفعالية السياسات المخصصة لتعزيز نمو وتطور هذه المؤسسات.

**- بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهو أهم مؤسسات التمويل الإنمائي في ماليزيا ويعد من المؤسسات المالية المتخصصة التي أنشأتها الحكومة الماليزية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون محركا للنمو في البلاد وذلك تماشيا مع البرنامج الاقتصادي للحكومة تحت إشراف البنك المركزي.

**- هيئة تنمية الاستثمار الماليزية:** تعرف سابقا باسم هيئة تنمية الصناعة الماليزية حيث بدأت بتنفيذ مهامها منذ 1976فهي الوكالة الحكومية الرئيسية لرصد وتحفيز المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في ماليزيا وتعتبر في الوقت الحاضر قوة ديناميكية ورائدة في فتح مسارات لآفاق جديدة في جميع أنحاء العالم.[1]

**المطلب الثاني: سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا**

لقد اهتمت الحكومة الماليزية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشكيلة من البرامج والأنشطة الفعالة والتي تتمثل في:

**1-البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- بتكاثف جهود الوزارات والوكالات المعنية تم وضع برامج سنة 2012 لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث استفادت منها أكثر من 430000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إذ ركزت البرامج على خمس مجالات رئيسية وهي: تبني الابتكار والتكنولوجيا، تنمية رأس المال البشري، الحصول على التمويل، الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية؛[2]

-وضع خطط صناعية تعمل على زيادة تعميق التكنولوجيا وتطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وكذا إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة؛

- تنويع النشاط الصناعي من صناعات استهلاكية إلى رأسمالية إلى صناعات وسيطة، حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم الأسباب للتنويع الاقتصادي وفي نفس الوقت من أكبر النتائج للتنويع؛

[1] العابد برنيس شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

[2] المرجع نفسه، ص 159.

– دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى إكساب القوى العاملة مهارات عالية والإنفاق على البحث والتطوير والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد ورفع مستوى الإنتاجية؛ فقد تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية، معتمدة في ذلك على تحرير استقطاب اليد العامة ذات المهارة العالية وتحسين المهارات الفردية، وكذا زيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية وربط علاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية، كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا؛[1]

**2–حاضنات الأعمال في ماليزيا:** أثبتت أغلب الدول أن الجامعات والمعاهد هي أنسب الجهات لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، ففي إطار الخطة الاقتصادية(1996–2005) التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض منها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية التي تمت إقامتها عام 1997 بغرض نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية ووضعها في إطار التنفيذ للربط بين هذه الجهات وسوق العمل.

وتتميز حاضنات الأعمال في ماليزيا بالتنوع الكبير فهي تشمل الحاضنات التكنولوجية التي بدأت عملها عن طريق الجامعات ومراكز البحث وشركات التكنولوجيا الكبيرة التي تتضمن أهدافها الأعمال الإبداعية، تطوير المنتجات، تطوير التكنولوجيا والبحوث التجارية ومن المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية نذكر:

–الحاضنة التكنولوجية تم افتتاحها في أفريل 1997 وتعتبر نموذجا ناجحا ساعدت على تنفيذ عدد كبير من المشاريع في مجال برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة؛

–مركز الإبداع التكنولوجي تم افتتاحه عام 1999 يعمل به عدد كبير من المؤسسات المتخصصة في مجالات تكنولوجيات الاتصال وتصنيع الالكترونيات؛

–المعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية يعتبر المحرك الرئيسي في مجال البحوث الصناعية وأعمال التطوير فهو منظمة وطنية للمعايير والجودة ومروج للتميز التكنولوجي للصناعات الماليزية.

وتعد مرحلة التنمية الريادية هي المرحلة الأولى لعملية الاحتضان في المعهد الماليزي حيث تزود المؤسسة بالمبادئ الضرورية للتنمية الفعالة للأعمال الريادية بتقديم مساعدات لتطوير مفهوم الابتكار والإبداع وتعزيز المعرفة ورفع المهارات وبعدها تأتي مرحلة التكوين المؤسسي والتي تتجه إلى تنمية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في حد ذاتها بتوفير المعدات والاستثمارات التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة تنمية السوق والتي يتم فيها الربط بين

[1] عبد الرحمان بن سانية، (2011): **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد11، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص 66–70.

التكنولوجيا والحاضنة والعملية الكاملة للانتقال إلى مفهوم التسويق وهذا لمساعدة المؤسسات لتكون أكثر كفاءة واحتراف في السوق العالمي.[1]

**المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الماليزي وعوامل نجاحها**

لقد حققت ماليزيا نتائج هامة على مستوى التنمية الاقتصادية، فقد استمر نموها الاقتصادي عند مستويات تجاوزت 6 % في المتوسط لستة عقود من الزمن، كما أدت السياسات الرشيدة إلى القضاء على الهوة نسبيا بين مختلف العرقيات، وخفضت البطالة وقلصت الفقر إلى مستويات دنيا.

**1-أداء الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بالنسبة لعام 2019، نما الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا بنسبة 5,8% مقارنة بـ 6,9% في عام 2018، ومع ذلك ظل الأداء أعلى من الناتج المجلي الإجمالي في ماليزيا التي سجلت 4,3 %. وقد زادت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 38,9 % من 38,3 % في العام السابق. وقد بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأسعار الثابتة لعام 2015 بـ 552,3 مليار رنجيت ماليزي مقارنة بـ 522,1 مليار رنجيت ماليزي سنة 2018.

وقد ارتفعت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة إلى 2,3 من 0,3 % في العام السابق. ويرجع سبب الأداء الايجابي إلى قطاع المطاط وزيت النخيل والثروة الحيوانية وغيرها. كما سجلت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات والصناعة تراجعا بنسبة 7,4 % مقارنة بـ 8,1 % في سنة 2018 بالنسبة لقطاع الخدمات وإلى 4,5 % في قطاع الصناعة أين سجل في سنة 2018 ما نسبته 5,5 %.[2]

[1] العابد برنيس شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2] Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, pp 2-3.

**الشكل(03-05): أداء الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية سنة 2019**

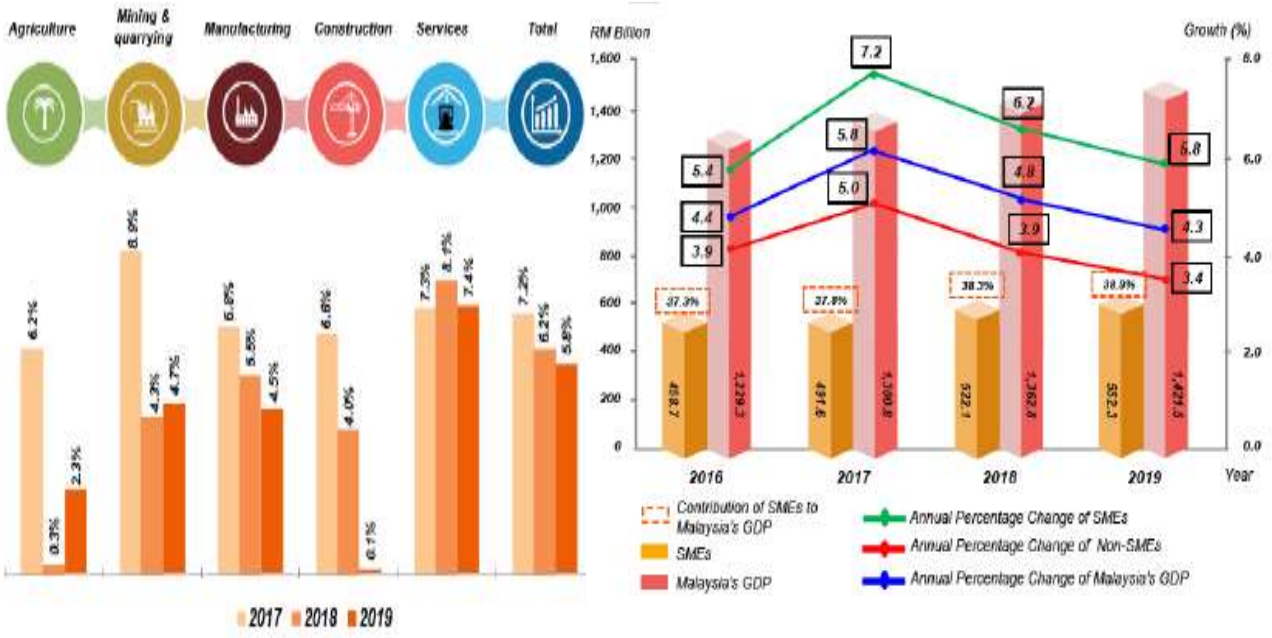


**Source:** Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, pp 2-3.

**2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي**

في ما يتعلق بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي، سجلت جميع القطاعات زيادة في عام 2019. وتصدر الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الزراعة حصة قدرها 52,9 %. وقد تم دفع هذه المساهمة من قبل المطاط والنخيل الزيتي والثروة الحيوانية وغيرها من القطاعات الفرعية للزراعة. أما بالنسبة لقطاع البناء فقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 46,5 % سنة 2019.

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات إلى 42,7 % مقارنة بـ 42,1 في عام 2018 وكان ذلك من خلال تجارة الجملة والتجزئة والأغذية والمشروبات وغيرها. والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل(03–06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2018 و2019**

**Source:** Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, p 4.

**3–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:**

في عام 2019، نما توظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا بنسبة 3 % مقابل 3,2 % في عام 2018. ومن حيث النمو، أظهر أن التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلا أعلى مقارنة بالتشغيل في ماليزيا وفي المؤسسات الكبيرة الذي نما بنسبة 2,1 % و1,4 % على التوالي. وقد بلغ عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7,3 مليون شخص في سنة 2019 مقارنة بـ 7,1 مليون شخص في سنة 2018، والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل(03–07): تطور عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ماليزيا والنسبة المئوية للتغير السنوي للفترة 2016–2019**

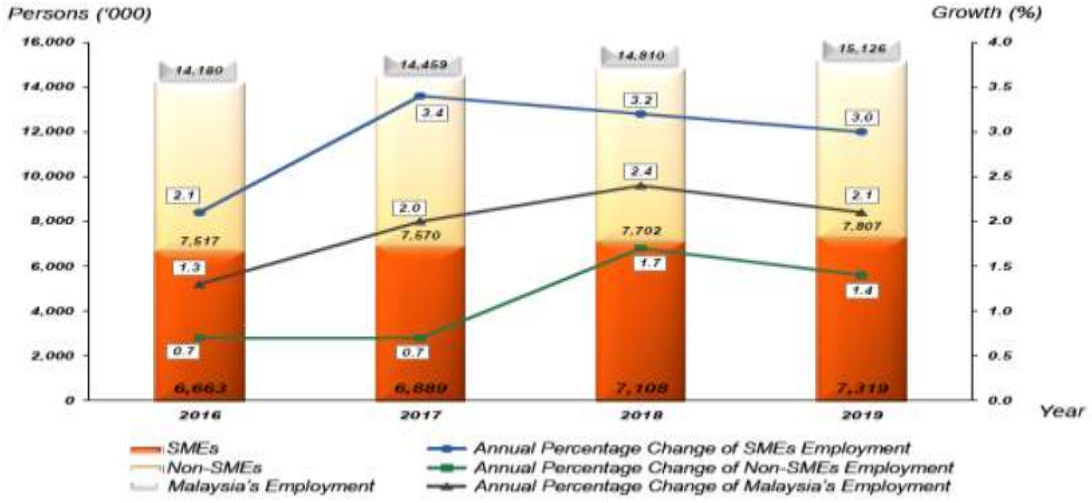


**Source:** Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, p 5.

وحسب مساهمة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا حسب نوع النشاط الاقتصادي، سجلت جميع القطاعات زيادة سنة 2019 باستثناء قطاع البناء، وقد حظي قطاع الخدمات بأكبر حصة في التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشغيله أكثر من 50 %، حيث بلغ 4,6 مليون شخص من إجمالي العمالة في قطاع الخدمات.

وفي قطاع الصناعة، كان هناك 1,2 مليون عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهم هذا بنسبة 46,7 % سنة 2019 مقارنة بـ 46,6 % سنة 2018 من إجمالي العمالة في التصنيع.

وقد بلغت مساهمة تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة الزراعية 41,4 % مع 0,8 مليون شخص في عام 2019، وسجل التشغيل في هذا القطاع نموا بنسبة 1,8 % من 0,6 % في سنة 2018.

**الشكل(03-08): عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2018 و 2019**

**Source:** Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, p6.

### 4-مساهمة أداء صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سجلت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا بنسبة 2,6 % لتصل إلى 176,3 مليار رنجيت ماليزي في عام 2019 مقارنة بـ 3,4 % في عام 2018. وقد بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الزراعة في عام 2019 ما قيمته 2,3 مليار رنجيت ماليزي، وسجلت نموا سلبيا بنسبة 9,8 % مقارنة بسنة 2018 أين سجلت 2,5 مليار رنجيت ماليزي، بسبب انخفاض صادرات الخضروات ومصايد الأسماك والدواجن والموز والفواكه الموسمية.

في الوقت نفسه، تم دعم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع والتي ساهمت بنسبة 48 % من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2019، من خلال المواد المصنعة المتنوعة والمواد الغذائية وغيرها، وقد كانت الوجهة الرئيسية لصادرات هذه المؤسسات سنغافورة تليها الصين ثم الولايات المتحدة الأمريكية. كما ارتفعت

صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الخدمات إلى 89,3 مليار رنجيت ماليزي من 86,3 مليار رنجيت سنة 2018. وقد بلغت حصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات في عام 2019 ما نسبته 17,9%.

**الشكل(03-09): أداء صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة 2017-2019**

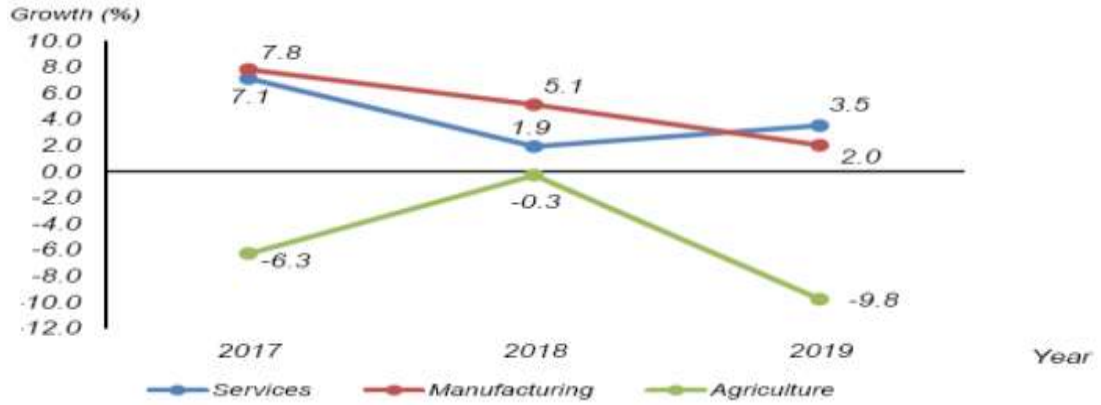


**Source:** Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia, p 5.

## 5- عوامل نجاح التجربة الماليزية:

أثبتت التجربة الماليزية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفيلة بتحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

-تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني من خلال تموين المؤسسات الكبيرة، بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن، وبذلك فهي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية؛

- المساهمة في نجاح سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا وفي مرحلة لاحقة التوجه نحو التصدير وبالتالي فهي تلعب دورا محوريا في تنويع هيكل الصادرات؛

- تشكل هذه المؤسسات أرضية خصبة لخوض بعض التجارب في قطاعات جديدة، وكذا تطوير واستحداث منتجات القطاعات القائمة؛

- مرونة هذه المؤسسات يتيح إمكانية القيام بشراكة مع مؤسسات أجنبية وبالتالي نقل وتوطين التقنيات الحديثة وتصنيع منتجات جديدة مما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية أو ما يسمى بالتنويع الأفقي؛

- تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية وبالتالي تنويع مصادر الدخل؛

- تدعم القطاع الزراعي من خلال تزويده بسلع وخدمات بأسعار مناسبة.

من خلال ما سبق تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي نظرا لخصائصها التي تضمن لها مكانة أساسية في استراتيجيات التنويع الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص.[1]

## المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، وكذا مساهماتها في الصادرات. لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهماتها في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وكذا توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع الاقتصادي وإخراجه من التبعية لقطاع المحروقات.

### المطلب الأول: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سوف نحاول في هذا المطلب إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم ما يميزها هو معرفة أهم الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي أثرت بشكل كبير من أجل تحقيق الأهداف المستهدفة.

#### 1- تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر

كرهان للتنمية المتوازنة والشاملة للالتحاق بركب الدول المتقدمة، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بإصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يهدف إلى تحديد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تحديد تدابير مساعدتها وترقيتها، حيث تم تعريفها حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق لـ12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مادته الرابعة بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية.[2]

---

[1] عايد مهدي، آيت محمد مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 322.

[2] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق ل.12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، ص 6.

غير أنه تم مراجعة هذا القانون في ديسمبر 2016 بغية تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع لإعطاء دينامكية اكبر للاقتصاد، وبهذا تم إصدار قانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المعرف بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون 01-18 والذي عرف هذا الصنف من المؤسسات كما يلي:

تعرّف المؤسسة المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها :"مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل ما بين واحد (1) إلى تسعة (9) أشخاص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري تستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02 في الجدول التالي :

**الجدول (03-04): تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

| نوع المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال | الحصيلة السنوية |
|---|---|---|---|
| **مصغرة** | من 1-9 | أقل من 40 مليون دج | لا يتجاوز 20 مليون دج |
| **صغيرة** | من 10-49 | أقل من 400 مليون دج | لا يتجاوز 200 مليون دج |
| **متوسطة** | من 50 إلى 250 | من 400 مليون إلى أربعة ملايير | من 200 مليون دج إلى 01 مليار دج |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم : 17-02 ،المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02 ،11 جانفي 2017 ،ص 6..

**2-هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

تتمثل أهم الهيئات المتخصصة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي:

**- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق، وحددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها بموجب المرسوم رقم2000 - 190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي يحدد مهامها وصلاحياتها،[1] وفي ما يلي يتم إبراز مهام الوزارة:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد42 ، الصادرة بتاريخ:2000/07/16، الجزائر، ص 06.

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد النشرات الإحصائية اللازمة؛
- إعداد إستراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بترقية مؤسسات القطاع.

وبغرض إحداث تكامل بين القطاعات والوزارات تم دمج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قطاعات أخرى لتصبح سنة 2010 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار **MIPMEPI**[1]، وفي سنة 2013 أصبح يطلق عليها وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، لكن من الممكن أن عدم استمرار هذه الوزارة في إطار هيئة مختصة ودائمة وتغييرها بتغيير الحكومات أن يكون عائقا أمام تنفيذ البرامج والخطط التطويرية وبالتالي عدم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغبة المطلوبة.

واستحدث مؤخرا في الحكومة الجديدة 2020 وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وعين ياسين جريدان وزيرا منتدبا لها مكلفا بالمؤسسات الناشئة(المصغرة)نظرا للأهمية الفائقة والدور البارز الذي تتمتع به هذه المؤسسات في رفع كفاءة الاقتصاد والتنمية.

**– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2] ANDI**: أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها من إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج ومن أهم مهامها:

- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسير صندوق دعم الاستثمار وضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها. [3]

[1] **MIPMEPI**: **M**inistère de l'**I**ndustrie, de la **PME** et de la **P**romotion de l'**I**nvestissement.

[2] **ANDI** : **A**gence **N**ational du **D**éveloppement de l'**I**nvestissement.

[3] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات لسنة 2020 تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2021/05/03 على الساعة : 20:15.

**–الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME**[1] :أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] ومن أبرز مهامها يذكر:

– تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

– تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛

– ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– متابعة تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء، التوسع وتغيير النشاط أو التوقف؛

– ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.

**– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE**[3]: أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ذات التسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ[4] ليتم تغيير تسميتها في أواخر سنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي بمتابعة ولها فروع جهوية ومن أهم مهامها:

– متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها؛

– تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها؛

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل؛

–إعلام الشباب الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة.[5]

---

[1] ANDPME **: A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de la **PME**

[2]المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي 2005 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 32 ، الصادرة بتاريخ:2005/05/04، الجزائر، ص 28.

**[3] ANADE : A**gence **N**ationale **d'A**ppui et de **D**éveloppement de **l'E**ntreprenariat.

[4] **ANSEJ : A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes.

[5]محسن عواطف، مرجع سبق ذكره، ص 48.

**– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[1]**: وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ولها عدة فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها: [2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع والتنظيم المعمول بها؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم؛
- منح قروض بدون فوائد؛
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

**–صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR[3]**: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مهامه:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات؛
- إنشاء المؤسسات وتوسيعها وأخذ مساهمات والتكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- تسيير المورد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

**–صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI PME[4]** : هي شركة تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي 09-139 المؤرخ في 19 أبريل 1009 الذي يحمل قوانين صندوق ضمان ائتمانات – العامة الاستثمار لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان(كيان اجتماعي قانوني).

ويبلغ رأس مالها المسجل 30 مليار دينار، واكتتاب ما يصل إلى 20 مليار دينار، 60 ٪ مملوكة من قبل الخزانة و40 ٪ من البنوك BNA[5] ، BEA[6] ، CPA[7] ، BDL[8] وبنك CNEP[9] .

بالإضافة إلى ذلك، يتم منح إمكانية لجميع البنوك ومؤسسات الائتمان في المنطقة، للحصول على حصة في رأس مال الصندوق( المادة 8 من المرسوم الرئاسي) إن رسملتها من خلال الهيمنة العامة واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيعها على الضمان وجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى.

---

[1] **ANGEM** : **A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro Crédit

[2] موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/04/12، http://www.angem.dz.

[3] **FGAR** : **F**onds de **G**arantie des Crédits Aux PME.

[4] **BEA** : **B**anque **E**xtérieure d'**A**lgérie.

[5] **BNA**:**B**anque **N**ationale d'**A**lgérie.

[6] **CGCI PME** : **C**aisse de **G**arantie des **C**rédits d'**I**nvestissement de la **PME**.

[7] **CPA**: **C**rédit **P**opulaire d'**A**lgérie.

[8] **BDL** :**B**anque de **D**éveloppement **L**ocal

[9] **CNEP**:**C**aisse **N**ational d'**E**pargne et de **P**révoyance.

في عام 2011، افتتح صندوق ضمان قروض الاستثمار مرحلة جديدة من تنويع عروضها بعد قرار السلطات العامة بتفويض إدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي. يستند هذا القرار إلى المادة 36 من CFL المؤرخة 18يوليو 2011، والتي تنص على إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطره على الأموال التي تقابلها الدولة.

ويُسمح لصندوق ضمان قروض الاستثمارات بإدارة الأصول، نيابةً عن الدولة وأي وكالة مانحة أخرى، صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط. تتم إدارة هذه الأموال بموجب اتفاقية موقعة بين صندوق ضمان قروض الاستثمار والداعم المالي،[1] و تكمن مهام الصندوق في:

-تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ويكمّل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك؛

-الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار؛

-لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق؛

-لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك[2].

**-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC[3]**: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم94- 488 المؤرخ في 11 ماي1994، تطبيقا للقرار الوزاري 94 -11 المؤرخ في 6 جويلية1994 والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعوبات، يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة وأبرز مهامه تظهر في :[4]

-الحفاظ على الشغل وحماية الأجزاء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛

- منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار؛

- المساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين للاستفادة من التأمين على البطالة؛

-المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

---

[1] موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار الالكتروني www.cgci.dz consulté le :25/04/2021 a 17 :14

[2] الموقع الالكتروني investdz.com/2019/05/cgci-pme.html consulté le 30/03/2021 a 19 :00

[3] **CNAC**: **C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage.

[4] موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 00: 14 a 2021/05/02، www.cnac.dz.

إضافة إلى الهيئات والهياكل الداعمة السابقة أنشأت الجزائر مجموعة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات المصغيرة والتي يذكر منها:

**– المشاتل وحاضنات الأعمال:** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بمساعدة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتأخذ ثلاث أشكال هي:[1]

***الحضنة:** وتتكفل بأصحاب المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والخدمات؛

* **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

***نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

**–مراكز التسهيل:** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسعى هذه المراكز لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:[2]

– وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع؛

– تسيير الملفات التي تحضي بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛

– تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات وترقية المهارة وتشجيعها؛

–تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

ويذكر هنا أنه تم تحويل مراكز التسهيل إلى مراكز دعم واستشارة في إطار القانون 17-02 وتم جمعهم مع المشاتل والحاضنات وتم إلحاقهم بوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات.

**1–تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** لقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة، خاصة مع إقبال الأفراد نحو الفكر المقاولاتي وكذا التوجه نحو إنشاء المشاريع الصغيرة بالنسبة للأفراد حاملي الشهادات الجامعية والمهنية.

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 14.

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 16.

**الجدول (03-05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2013 إلى غاية 2019**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات PME | 7772591 | 851511 | 1014075 | 1022621 | 1060289 | 1093170 | 1 193 339 |
| نسبة النمو | _ | % 9.55 | % 19.09 | % 0.85 | % 3.7 | % 3.1 | 9.1 |
| عدد المؤسسات العمومية | 557 | 542 | 436 | 390 | 264 | 262 | 243 |

**Source**: Ministère de l'Industrie et des Mines. **les bulletin d'information Statistiques de la PME** pour les années d'études. 2013-2020.

يبين الجدول أعلاه تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر منذ سنة 2013 و إلى غاية سنة 2019، حيث يتضح النمو المتزايد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة والتي بلغت في سنة 2019 حوالي 339 193 1 مؤسسة منها 243 مؤسسة اقتصادية عامة PME، وهذا التزايد يشكل مؤشر ايجابي.

**2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد**

في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط والتي انعكست سلبا على الجزائر في ظل اعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات وهو ما أثر على التوازن العام للميزان التجاري في ظل عدم القدرة على تنويع الاقتصاد ومحاولة ترقيتها.

**الجدول رقم (03-06): تطور التجارة الخارجية للجزائر من 2015 إلى غاية 2018 (الوحدة مليار دولار)**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 35.138 | 29.698 | 35.132 | 41.783 |
| الصادرات خارج المحروقات | 2.057 | 1.781 | 1.930 | 2.830 |
| الواردات | 51.646 | 46.727 | 46.059 | 46.197 |
| الرصيد التجاري | -16.508 | -17.029 | -10.927 | -5.029 |

**المصدر** : إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الثلاثية لبنك الجزائر للثلاثي الأول من سنة 2019 ص ص 27-28.

يبين الجدول أعلاه وضعية الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول وهو ما أثر على حجم الصادرات، فمن معدل إيرادات يقارب 55 مليار سنويا من المحروقات قبل 2015 أصبحت الصادرات لا تتجاوز 35 مليار دولار وهما ما عزز عجز الموازنة رغم جهود الدولة في ترشيد النفقات وتقليص فاتورة الواردات بحوالي 10 مليار منذ 2014.

**الشكل رقم (03-10): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2015 -2018**

**المصدر** : النشرة الثلاثية لبنك الجزائر للثلاثي الأول من سنة 2019، الجزائر، ص ص 27-28.

يبين الشكل الموضح أعلاه المستوى المحدود لصادرات الجزائر خارج المحروقات والتي لا تتجاوز في أعلى مستوياتها 2.8 مليار دولار 75 % هي عبارة عن منتجات نصف مصنعة، وهو ما يبين فشل مختلف مخططات الدولة في الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها وآخرها منع استيراد أكثر من 800 سلعة في سبيل تقليص، ويبين الجدول الموالي صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات .

**الجدول رقم (03-07): تطور صادرات الجزائر ما بين 2015 و2018 (مليون دولار)**

| النوع | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| مواد نصف مصنعة | 1685 | 1299 | 1410 | 2242 |
| المواد الغذائية | 239 | 327 | 349 | 273 |
| مواد خام | 105 | 84 | 73 | 82 |
| المعدات الصناعية | 17 | 53 | 78 | 90 |
| السلع الاستهلاكية | 11 | 18 | 20 | 33 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الثلاثية لبنك الجزائر للثلاثي الأول من سنة 2019.

من الجدول يتضح أن المواد النصف مصنعة تمثل حوالي 75 % من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تتمثل أساسا في بعض مشتقات المحروقات وبعض الغازات والأسمدة والمبيدات وغيرها، وتأتي المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية تصل إلى 373 مليون دولار والتي تمثل 14% من حجم الصادرات خارج المحروقات وهي نسبة قليلة برغم من سياسات الدعم التي تقدمها الدولة من أجل ترقية الصادرات الغذائية من خلال تحفيز هذا القطاع وكذلك منع

الاستيراد وتمثل 225 مليون دولار تقريبا فاتورة تصدير السكر وحوالي 50 مليون دولار تخص التمور وحوالي 12.5 مليون دولار تخص المياه المعدنية والغازية.

**الجدول رقم (03-08): قائمة لأهم المواد المصدرة خارج المحروقات سنة 2020 (مليون دولار أمريكي)**

| قائمة المواد | القيمة |
|---|---|
| مواد غذائية | 111.48 |
| مواد خام | 15.28 |
| مواد نصف مصنعة | 433.57 |
| سلع المعدات | 11.19 |
| سلع الاستهلاك | 7.16 |
| المجموع | 578.68 |

**المصدر** :من إعداد الطالبة اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم .

يتضح من خلال الجدول السابق أن هيكل صادرات الجزائر خارج المحروقات يتميز بعدم تنوعه وذلك كون قائمة المواد المصدرة خارج المحروقات جد محدودة مقارنة بدول الجوار أو دول نفطية كالسعودية والإمارات، والتي استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يوسع هذه القائمة بعدما توجهت العديد من مؤسسات هذا القطاع إلى تدويل نشاطاتها ما ساهم في تنويع وزيادة حجم الصادرات لهذه البلدان.

### 3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة وفي الكثير من الدول النامية، وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في توفير مناصب العمل نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة.

والجدول الآتي يوضح تطور عدد مناصب العمل المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019.

**الجدول (03-09):تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019)**

| السنوات | مناصب الشغل | معدل التطور |
|---|---|---|
| 2015 | 2371020 | 9.91 |
| 2016 | 2540698 | 7.16 |
| 2017 | 2655470 | 4.52 |
| 2018 | 2690246 | 3.39 |
| 2019 | 2818736 | 3.55 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°20,n°22, n°24,n°26, n°28, n°30,n°31.

يلاحظ من الجدول السابق أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في توفير عددا معتبر من مناصب العمل، غير أننا نلاحظ أن تطور مساهمة هذا النوع من المؤسسات في القضاء على البطالة يشهد تذبذبا وهذا من خلال دراسة نسب تطور العمالة من سنة إلى أخرى وهذا يرجع إلى طبيعة هذه المؤسسات.

وتتميز المؤسسات الصغيرة في الجزائر بخصائص أثرت بشكل واضح على حجم العمالة حيث نجد أن:

-يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة؛

- يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة وكذا تشغيل الصبية وصغار السن؛

-كثيرا ما يجرى تشغيل العمال دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسّسات الحكومية المعنيّة، مثل مؤسّسات التأمينات الاجتماعية، مما يُكسِب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل.

**4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة**

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا، أما بالنسبة لمعدل مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة فانه ظل يتغير من سنة إلى أخرى.

وفيما يلي يتم توضيح تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

**الجدول (03-10): تطور القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات في الجزائر (2013-2020)**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصناعات خارج المحروقات** | 771.8 | 837.7 | 904.6 | 975.7 | 1037 | 1077.4 | 1118.3 | 1139.5 |
| **الفلاحة** | 1640 | 1772.2 | 1935.1 | 2140.3 | 2318.9 | 2400 | 2464.8 | 3065 |
| **البناء والأشغال العمومية +خدمات المحروقات** | 1627.4 | 1794 | 1917.2 | 2069.3 | 2213.6 | 2297.7 | 2385 | 2292.7 |
| **خدمات** | 3849.8 | 4186.4 | 4546.6 | 4837.8 | 5153.9 | 5308.5 | 5467.8 | 5631.8 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2020 و معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول بيّنت معطيات تقرير بنك الجزائر ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تطور مستمر،كما يلاحظ أن القطاع المهيمن هو قطاع الخدمات أما القطاع الصناعي فإنه لا يزال يمثل نسبة قليلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية وهذا بسبب الصعوبات والمعوقات والمشاكل التي تواجه القطاع، إلا أن قطاع البناء و الأشغال العمومية عرف تراجع بنسبة 3.87% في سنة 2020 جراء الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها البلاد في آخر السنتين بفعل فيروس كورونا كوفيد 2019.

**الجدول (03-11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2020 (مليار دج)**

| السنة | القيمة |
|---|---|
| **2017** | **14117** |
| **2018** | **21175** |
| **2019** | **17967** |
| **2020** | **15400** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال هذا الجدول يتضح أن قيمة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات انخفضت في السنتين الأخيرتين، ويمكن توضيح ذلك بالأوضاع التي شهدتها الجزائر من فيروس كورونا المستجد والذي أثر بصفة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

**المطلب الثالث: إجراءات حديثة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصبح منهجا وإستراتيجية لابد منها لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك إدراكا للدور المتميز الذي تقوم به هذه المؤسسات، لذلك وجب على الجزائر وضع إجراءات جديدة لتنميتها وتطويرها ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

- ✓ **عصرنة الإدارة أو الدعم الحكومي إداريا:** ضرورة العمل الجاد لإعادة تنظيم هياكل ومهام المحيط الإداري بما يمكن تكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل الإدارية البيروقراطية واختلالات التسيير، وهذا يدفع إلى تبني سياسة إدارية شفافة مع تكوين ورسكلة الموظفين وتسطير أهداف إدارية محددة والقيام بالتقييم الدوري.
- ✓ **الدعم المالي وتطوير المنظومة المصرفية:**

- إن مسألة التمويل تبقى دوما إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات ص.و.م، باعتبار أن نمو اقتصاد ما يتوقف على إمكانيات تمويله، ولا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إلا بتوفرها على رؤوس أموال كافية، ولهذا يجب العمل على تطوير المنظومة المصرفية ككل وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالاتها في مجال وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع وتقديم القروض، مع تشجيع قيام بنوك ومؤسسات مالية خاصة قادرة على المساهمة في التمويل من خلال التركيز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية في تمويل الصناعات الصغرى والمتوسطة؛
- الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
- إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان تتولى ضمان إقراض المؤسسات أمام الجهات التمويلية المختلفة؛
- الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فعالة لتمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- إحداث شركة رأسمال المخاطر تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة عدد وحجم المبالغ المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ **تكوين المسيرين:** ضرورة وضع برامج وطنية إلزامية تزود المسيرين بالمعارف والأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، وهذا من خلال تقنين دورات للتكوين وتدعيم المكتسبات المعرفية وعصرنتها خاصة المعارف التطبيقية المباشرة، كما نرى بضرورة فرض مستوى دراسي مقبول لكل مكلف بالتسيير، مع إنشاء هيئات متخصصة في الرسكلة كفيلة بتقديم خدمات الدعم الفني والتكوين والاستشارة وبهذا نستطيع أن نضمن إلى حد ما بأن هناك دوافع ذاتية لدى

كل مسير من أجل التأقلم أو على الأقل للتفكير الديناميكي الذي يمكنه من استيعاب تغيرات المحيط المتتالية والمتسارعة.

- ✓ **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** فتح رأسمال الشركات العمومية أمام الاستثمار الخاص ويتمثل هذا الإجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات؛
- ✓ **في مجال تكنولوجيا المعلومات:** هناك حاجة إلى تكييف التكنولوجيا لتلائم الاحتياجات المحلية واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتشجيع التكنولوجيا المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة والنظم المتقدمة في تنظيم الإنتاج يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للنمو ومستقبل هذه المؤسسات والقدرة التنافسية للسلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة محليا في مواجهة الواردات، كما ينبغي إسناد دور أكبر إلى الجامعات والكليات التقنية في استحداث ونشر التكنولوجيات بالاشتراك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام وسائل الإعلام لنشرها.
- ✓ **التسويق:** إنشاء شركات لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال نشر المعلومات التسويقية لمساعدتهم على تسويق منتجات المؤسسات داخل الجزائر وخارجها، وكذا الاشتراك في المعارض الدولية وإظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة كما يساعدها على اللقاء بالعملاء الكبار وبناء علاقات متجددة وإقامة جسور من الاتصالات مع المشتركين المحليين والدوليين والسعي نحو الأسواق الخارجية لتسويق منجاتها.
- ✓ **بناء نموذج اقتصادي جديد:** وذلك من خلال توجيه المؤسسات نحو القطاعات المنتجة أو الميزة النسبية حسب المناطق وذلك من إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة، إعادة هيكلة هيئات الدعم.
- ✓ **تنمية رأس المال البشري:** تقديم دورات تدريبية لرواد وأصحاب الأفكار المبتكرة، في حين تعتبر قضية الموارد البشرية من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر الأمر الذي يحتم وضع برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية ومهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ **الاستقرار الأمني والسياسي:**

لا احد ينفي أهمية هذا العنصر على واقع مؤسساتنا الاقتصادية ككل، فعدم استقرار هياكل ومؤسسات الدولة والوضع الأمني المعيق لكل حركة مقابل التغيرات والمتتالية في جميع المجالات محليا ودوليا كان له التأثير السلبي المباشر على كل المجهودات التي كانت تبذل في كل مرة لانطلاق مؤسساتنا الوطنية، وببساطة لنا أن نطلع على الخسائر الكبيرة التي تحتملها جل المؤسسات بل تحملها المجتمع ككل نتيجة الوضع اللامستقر خلال فترة ماضية.

- ✓ **تحسين بيئة الأعمال:** من خلال:

- تكوين العناقيد الصناعية وذلك لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها.

- تسيير العقار الصناعي من خلال إنهاء الفوضى في توزيع واستعمال الأراضي، وتنظيم القواعد العقارية من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين البنية التحتية كتحسين الإنتاجية وتقليص التكاليف ودعم التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الاستفادة من تجارب الآخرين:** انطلاقا من مبدأ " الحكمة ضالة المؤمن ... "نرى بضرورة السعي الجاد لاستغلال كل ما هو متاح من تعاون ثنائي أو متعدد من أجل اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية لدفع وتأهيل وتنمية وتطوير مؤسساتنا ص.و.م اعتمادا على تجارب الآخرين الرائدة في هذا الميدان.

**خلاصة الفصل**

تم في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على واقع التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره محرك أساسي للتنمية الاقتصادية ومدخل لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال إبراز المساعي المتواصلة للسلطات الوصية من أجل النهوض بهذا القطاع إدراكاً منها بأهميته البالغة في الاقتصاديات محل الدراسة وبالنسبة للجزائر كحل للخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، إضافة إلى تبيان نتائج هذه الجهود والمنعكسة في مساهمة هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الجهود المتواصلة من طرف السلطات الجزائرية في سبيل ترقيته فإنه لم يحقق النتائج المرجوة منه بعد مما يتطلب المزيد من العمل بهدف الرقي به.

بمقارنة عوامل نجاح التجارب السابقة، نلاحظ وجود تشابه بين عوامل نجاحها في هذه الدول تقريبا وذلك من حيث النوعية باستثناء التجربة الجزائرية فأساس إقامة ومساعدة هذه المؤسسات متوافرة على المستوى الوطني لهذه التجارب فقط، الاختلاف بينهما يرجع إلى درجة نضوج واكتمال هذه الأساسيات فعوامل البيئة الخارجية المحيطة توفر مناخا خارجيا مدعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحدد الجوانب التنظيمية المتعلقة بها بشكل متكامل ومنسق. وعليه يجوز لنا القول بأن نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول يرجع لعدة عوامل منها:

- ✓ عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بذاته، بل هي مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة يتم فيها التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات؛
- ✓ تمييز السياسات النامية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية وايلاء العناصر الكافية لها من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- ✓ الاهتمام بالجانب التشريعي لهيئة تساعد على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز البحث العلمي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توفير التدريب اللازم للعاملين بهذه المؤسسات.

# الخاتمة

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي أهمية أكثر من السابق، خاصة بحكم الخصائص والمزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، حيث يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد أصبح هناك إجماع عالمي على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الوسائل فعالية في تنويع الاقتصاد الوطني، تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والبطالة وغيرها، وهو ما جعل العديد من الدول بمختلف مستوياتها تولي اهتماما خاصا بهذا النوع من المؤسسات.

وعليه فإن تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد المحلي أصبح ضرورة لابد منها فبإمكان أي دولة أن تجد بديلا استراتيجيا يمكنها من الخروج من التبعية الاقتصادية لمورد دخل وحيد، لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل هام للأنشطة الاقتصادية التقليدية لما يلعبه من دور هام في زيادة الناتج المحلي و توفير فرص التوظيف، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات والمساهمة في الصادرات وغيرها.

كما نستخلص مما سبق أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل النهوض والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد إنشاء هياكل الدعم المالي، على غرار كل من اليابان وماليزيا اللتين أولا اهتمام كبير لهذا النوع من المؤسسات وجعلته من أولوياتها واهتمامها، إلا أن الجزائر قامت في السنوات الأخيرة بتوجيه الاهتمام لهذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر وذلك رغم الصعوبات التي واجهت تطورها. وفي هذا الإطار يظهر أنه من المناسب زيادة الاهتمام أكثر فأكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تشكل قاطرة لتقليص نسبة البطالة والعمل على خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أزيلت العقبات التي تعترضه.

وبعد عرض هذا البحث قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

**ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي في كل من اليابان، ماليزيا والجزائر؟**

**نتائج اختبار صحة الفرضيات:**

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كالآتي:

1- بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وإهمالها يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني؛ فقد تحققت هذه الفرضية، فمن خلال الدراسة تبين لنا ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اقتصاديات الكثير من الدول، من خلال تحقيق زيادة في الدخل الوطني، خلق مناصب عمل والمساهمة في الصادرات وغيرها وغيرها.

2- أما بخصوص **الفرضية الثانية** القائلة بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنويع الاقتصادي؛ فتحققت بشكل تام، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا إستراتيجيا لاستغلال يضمن للعديد من الدول سواء متقدمة أو نامية لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا لكونها تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة، توفير مناصب الشغل، وزيادة الناتج المحلي وغيرها.

3- وفي ما يتعلق **بالفرضية الثالثة** والمتمثلة في أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من اليابان، ماليزيا والجزائر دورا هاما ومحوريا يمكنها من تحقيق التنويع الاقتصادي. تعتبر صحيحة هذه الفرضية، وهذا بعد دراستنا لمكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، والتي أثبتت مدى فعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي في كل من اليابان وماليزيا وزيادة حظوظها في النجاح والاستمرار وترقيتها في الاقتصاد الجزائري

**النتائج المتوصل إليها:**

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمات خاصة تنفرد بها وتكسبها قوة في مجالها لا يتسن لغيرها من مرونة وقدرة على التجديد والتطوير والإبداع، وهذا ما يفسر اتجاه كل الاقتصاديات العالمية سواء كانت متقدمة أو نامية للاعتماد عليها في برامجها لاقتصادية؛

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة آثار اقتصادية واجتماعية، غير أن آثارها الاقتصادية هي الأكثر وضوحا خاصة ما تعلق بمساهمتها في خلق مناصب الشغل، الدخل الوطني، المساهمة في الصادرات؛

- إن التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية من أجل التخلص من الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، وتبعية المورد الوحيد للدخل؛

- بالرغم من الايجابيات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها ما زالت تعاني الكثير من المشاكل سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية، لهذا تتدخل معظم الدول بوضع آليات وهيئات لدعم هذه المؤسسات من أجل التخفيض من حدة الصعوبات التي تعترضها؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بنسبة متفاوتة بالنسبة للدول محل الدراسة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فبالنسبة للجزائر كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة، في حين أنها كان لها دور في تحقيق تنويع اقتصادي في كل من اليابان وماليزيا.

**اقتراحات الدراسة:**

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

-ضرورة مضاعفة عدد هذه المؤسسات في الجزائر مقارنة بعددها في كل من اليابان وماليزيا حتى تصل إلى المعايير العالمية حتى تستطيع تأدية الدور المنوط بها في مجال التشغيل وخلق القيمة المضافة وتنويع الصادرات؛

-تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية لتصبح مثل نظيرتها اليابانية والماليزية؛

-توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للاستثمار في المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق المحلية؛

-إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمختلف قطاعاتها (صناعية، زراعية، خدماتية... ) وتسهيل عملها على المستوى الوطني والدولي بانتهاج إستراتيجية اقتصادية واضحة للاقتصاد الوطني لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

-تحسين المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق العالمية والقيام بالتصدير من خلال إنشاء الشباك الوحيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجه منتجاتها للأسواق الأجنبية ومرافقتها في الجوانب المالية والتنظيمية والإدارية في الأسواق الدولية؛

-ضرورة وجود إرادة ودعم سياسي واقتصادي لهذا النوع من المؤسسات وخاصة المصدرة منها بما لا يتعارض مع قواعد اتفاقيات التجارة العالمية من خلال إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

**آفاق الدراسة:**

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية–
- بدائل التنويع الاقتصادي في الجزائر — المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا –
- إستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي – دراسة تقييمية –

# قائمة المصادر

# والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: الكتب

### 1. باللغة العربية

1-أحمد بوراس، (2008): **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.

2-إسلام عبد الجواد وآخرون، (2002): **مدخل إلى علم التمويل**، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، فلسطين .

3-بدوي محمد وجيه، (2004): **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي**، جامعة الإسكندرية، مصر.

4-حسين عطا غنيم، (2005): **دراسات في التمويل**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

5-دريد كامل آل شبيب، (2006): **مقدمة في الادارة المالية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

7-رابح خوني، رقية حساني، (2008): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، ايتراك للطباعة والنشر، مصر.

8-سعاد نائف برنوطي، (2005): **إدارة الأعمال الصغيرة– أبعاد الريادة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

9-سليمان ناصر، (2002): **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر.

10-الطاهر لطرش، (2010): **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11-طاهر محسن الغالبي منصور، (2009): **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12-عبد المطلب عبد الحميد، (2009): **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

13-علي السلمي، (1999): **المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

14-كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، (2000): **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

15-ماجدة العطية، (2002): **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16-ماجدة العطية، (2006): **إدارة المشروعات الصغيرة**،ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17-نبيل جواد، (2008): **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PME**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

18-نوري محمد عبيد كصب الجبوري، (2014): **تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

19-هوشيار معروف، (2009): **الاستثمارات والأسواق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20-هيكل محمد ، (2003): **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر.

21-وفاء عبد الباسط، (2001): **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر.

**2. باللغة الأجنبية**

1-BATURE, Bitrus Nakah."(2003): **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy**, Some Case Studies.

2-Mohamed Dwidar, (1978) : **Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste**, p2éme édition, S.N.E.D: Alger, Algérie.

**ثانيا: المجلات والدورات العلمية**

**1. باللغة العربية**

1-إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2-توفيق بن الشيخ، (2017): **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07 ، جامعة قالمة، الجزائر.

3-سعيدي نصيرة، محمد ميلود قاسيمي، (2018): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

4-عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): **التنويع الاقتصادي..مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق.

5-عبد الرحمان بن سانية، (2011): **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد11، جامعة غرداية، الجزائر.

6-عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، (2012): **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

7-عبد العزيز عبدوس، (2016): **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

8-عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، (2013): **أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

9-عمار زيتوني، (مارس 2006): **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

10-عمران الزين، براجي صباح، (2017): **حاضنات الأعمال: آلية لتحقيق الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشروع مقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

11-مراد اسماعيل، لحسن جديدن، (2014): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر .

12-ممدوح عوض الخطيب، (2011): **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد2، جامعة الكويت، الكويت.

13-موسى باهي، كمال روابنية، (2016): **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

14-نوي نبيلة، (دون سنة)، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية –حالة الجزائر–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

**2. باللغة الأجنبية**

1-Nabil khouri,:(2010), **déterminants de l'innovation dans les pme agroalimentaires**, Les Cahiers du CREAD,n°94, Alger .

2-Ministry of economy, trade and industry, (2016): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency.

3-Ministry of economy, trade and industry, (2019): **White paper on Small and Medium Enterprises in Japan**, Small and medium enterprises agency.

4-Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah, (2017), **Economic diversification in Algeria**, Global Journal of Economic and Business, No 2, Science Reflection (SR).

5-United Nations, (2011): **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, Office of the Special Adviser on Africa.
6-Yee-Whah Chin, Ee-Shiang Lim, (2018): **SME Policies and Performance in Malaysia**, Economics Working Paper, yusof ishak institute.

**ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية**

1-أحمد حجاوي، (2011): **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر.

2-إلياس غقال، (2016-2017): **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3-أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

4-بعداش عبد الكريم، (2008): **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996–2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

5-بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

6-بن عزة هشام، (2011-2012): **دور القرض الايجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، الجزائر.

7-بوعبدلي ياسين، (2017)، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–الطاقات المتجددة بديلا–** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

8-سليمة غدير أحمد، (2007): **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييميه لبرنامج ميدا–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر.

9-سماح طلحي، (2013-2014): **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع الإشارة لحالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

10-العابد برنيس شريفة، (2015): **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

11-ماديو ليلى، (2018): **دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية**، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

12-مشري محمد الناصر، (2008): **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

13-مصطفى بن ساحة، (2016): **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر( دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر.

14-هالم سليمة، (2016-2017): **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004–2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

15-يحي عبد القادر، (2012/2011): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

**رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية**

**1.باللغة العربية:**

1-بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (20و21 نوفمبر 2011): **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر.

2-جاسر عبد الرازق النسور، ( 17و 18 أفريل2006): **المنشآت الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

3-خالد الخطيب، بصري ريمة، (14و15 أكتوبر2017): **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة.

4-خالد قاشي، أيوب الشيكر، (06-07 ديسمبر 2017): **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

5-سعيج عبد الحكيم، محصر مريم،(29-30 أكتوبر 2017): **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

6-السعيد دراجي، ( 18و 19 أفريل2012): **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر.

7-الشريف ريحان، لمياء هوام، (28 و29 نوفمبر 2012): **دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول المقاولتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

8-طبابيبة سليمة ولرباع الهادي، (7و8 أفريل 2008): **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس- سطيف-.

9-عبد الرزاق ين خليل، نور الدين هناء، (17و18 أفريل 2006): **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

10-عمر جنينة، أمينة بلغيث، (06 و 07 نوفمبر 2018): **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر –تجربة الجزائر والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)–**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة.

11-قوريش نصيرة، (17و18 أفريل 2006): **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

12-قويدري محمد، (14 و15 أكتوبر2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جامعة باجي مختار-عنابة-.

13-لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (25و26 أفريل 2017): **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي - 1945، قالمة، الجزائر.

14-مداح عرايبي الحاج، (17و18 أفريل 2006): **التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

15-ميلود تومي، (17و18 أفريل 2006): **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

16-نعيمة برودي، (17و18 أفريل 2006): **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

17-نوي حياة، بشكر إلهام، (14-15 أكتوبر 2017): **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة.

18-هواري أحلام، (14-15 أكتوبر 2017): **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

**2.باللغة الأجنبية**

1-Dominik Hartmann , Andreas Pyka, (2013), **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany.

**خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير**

1-المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد42، الصادرة بتاريخ:2000/07/16، الجزائر.

2-المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 32، الصادرة بتاريخ:2005/05/04، الجزائر.

3-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير2003، الجريدة الرسمية، العدد 13.

4-المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم : 17-02 ،المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 جانفي 2017.

5-القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق ل.12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية.

**2.باللغة الأجنبية**

1-Mohini Malhotra and others, **Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small, and medium entreprises**, world bank, Washington, DC, august 2006.

**سادسا: الأوراق والبحوث العلمية**

1-عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، (2005): **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

**سابعا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات والتقارير**

**1.باللغة العربية**

1-تقرير بنك الجزائر 2020.

2-تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

4-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات لسنة 2020.

5-الموقع الالكتروني : investdz.com/2019/05/cgci-pme.html

6-موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،www.cnac.dz

7-موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، http://www.angem.dz

8-موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار الالكتروني: www.cgci.dz

9-النشرة الثلاثية لبنك الجزائر للثلاثي الأول من سنة 2019.

10-نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

**2.باللغة الأجنبية**

1-bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°20,n°22, n°24,n°26, n°28, n°30,n°31.

2-Department of Statistics Malaysia, (2020) :**small and medium enterprises (SMEs) performance 2019**, Malaysia,

3-Ministère de l'Industrie et des Mines. **les bulletin d'information Statistiques de la PME** pour les années d'études 2013-2020